هيئة تطوير المنطقة الشرقية
Sharqia Development Authority

ملخّص حالة التنمية في المنطقة الشرقية

أين نقف اليوم، وإلى أي مدى نقترب من طموحات الغد

تصنيف الوثيقة: عام
رقم الإصدار (01)
2026

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي الأمير

سعود بن نايف بن عبد العزيز

أمير المنطقة الشرقية

رئيس مجلس هيئة تطوير المنطقة الشرقية

تشهد المنطقة الشرقية حراكًا تنمويًا متسارعًا، يعكس ما تحظى به من دعم واهتمام من قيادتنا الرشيدة – أيدها الله – وتجسّد مستهدفات رؤية المملكة 2030 في بناء اقتصادٍ متنوع، وتنميةٍ مستدامة، وجودة حياة مزدهرة.

وما تحقّقه المنطقة اليوم من منجزات يُعدّ امتدادًا لرؤية طموحة، تسعى إلى ترسيخ نهج التنمية المستدامة، وتحقيق التطلّعات نحو مستقبلٍ أكثر ازدهارًا.

صاحب السمو الملكي الأمير

سعود بن بندر بن عبد العزيز

نائب أمير المنطقة الشرقية

نائب رئيس مجلس هيئة تطوير المنطقة الشرقية

رئيس اللجنة التنفيذية لهيئة تطوير المنطقة الشرقية

في ظل دعم القيادة الرشيدة – أيدها الله - تشهد المنطقة الشرقية نقلة نوعية في مسيرتها التنموية، تتجلى ملامحها في تسارع المشاريع، وتكامل الجهود، وارتفاع كفاءة الأداء، بما يعكس التوجهات الطموحة لرؤية المملكة 2030.

إن ما يتضمنه التقرير من رؤى واستنتاجات، يشكّل أساسًا مهمًا لتوجيه المبادرات، وتعظيم الأثر التنموي، واستثمار الفرص الواعدة التي تزخر بها المنطقة الشرقية، بما يعزز تنافسيتها ويكرّس مكانتها كإحدى الركائز الرئيسة للتنمية الوطنية.

الدكتور

طلال بن نبيل المغلوث

الرئيس التنفيذي المكلف

لهيئة تطوير المنطقة الشرقية

يمثّل "تقرير حالة التنمية في المنطقة الشرقية" مرجعًا استراتيجيًا هامًا، ويقدّم قراءة دقيقة ومتكاملة لواقع التنمية، مدعومة ببيانات موثوقة ومؤشرات شاملة تغطي مختلف القطاعات التنموية.

ويأتي التقرير في ظل دعم وتوجيهات سمو أمير المنطقة الشرقية رئيس مجلس هيئة تطوير المنطقة الشرقية ومتابعة سمو نائب أمير المنطقة الشرقية نائب رئيس مجلس هيئة تطوير المنطقة الشرقية رئيس اللجنة التنفيذية ليشكّل أداة فاعلة تمكّن صُنّاع القرار من بناء رؤية أكثر وضوحًا، وتوجيه الجهود بكفاءة نحو أولويات تنموية ذات أثر نوعي ومستدام، بما يعزّز كفاءة الأداء، ويرتقي بتنافسية المنطقة، ويحقق أثرًا ملموسًا ينعكس على جودة الحياة.

أحكام وشروط الاستخدام وإخلاء المسؤولية

مسؤولية المرصد الحضري بهيئة تطوير المنطقة الشرقية:

تم بذل أقصى الجهود لضمان دقة وجودة البيانات المنشورة، ومع ذلك، يحتفظ "المرصد الحضري بهيئة تطوير المنطقة الشرقية" بالحق في تحديث أو تعديل أو تغيير البيانات في أي وقت ودون إشعار مسبق، نظرًا لاعتمادها على مصادر البيانات الأساسية التي قد تخضع للتغيير من قِبل الجهات المالكة والمزودة للبيانات.

لا يتحمل "المرصد الحضري بهيئة تطوير المنطقة الشرقية" أي مسؤولية عن الأضرار أو سوء الاستخدام الذي قد ينتج عن استخدام البيانات المنشورة ضمن التقارير الدورية الصادرة عنه. كذلك لا يضمن استمرارية توفر هذه البيانات أو أي جزء منها، كما لا يتحمل "المرصد الحضري بهيئة تطوير المنطقة الشرقية" أي مسؤولية تجاه المستخدمين فيما يتعلق بالخسائر أو الأضرار الناجمة عن إعادة استخدامها.

البيانات المنشورة في التقارير الدورية تُعد مرجعًا يعتمد عليه المستخدمون لأغراض عامة. يُنصح المستخدمون بالتأكد من مطابقة هذه البيانات لاحتياجاتهم الخاصة وأخذ الحيطة عند استخدامها في سياقات تتطلب درجة عالية من الدقة أو الاستمرارية. وأي استخدام للبيانات يكون على مسؤولية الجهة المستفيدة في التأكد من مدى ملاءمتها للغرض المطلوب.

البيانات المتاحة في التقرير قابلة للتغيير بمرور الوقت، وقد يتم تحديثها أو تعديلها وفقًا للتطورات في مصادر البيانات. لذلك، يجب على المستخدمين ملاحظة أن البيانات التي يتم استخراجها في وقتٍ معين قد لا تكون مطابقة للبيانات المحدثة لاحقًا.

مسؤولية مستخدم البيانات:

يتحمل مستخدم البيانات كامل المسؤولية عند إعادة استخدامها. كما يتعين على المستخدم أن يتأكد من عدم حدوث أي تحريف لمحتوى البيانات أو مصدرها أو تاريخها عند إعادة الاستخدام مع ضرورة التقيد بجميع الأوامر والقوانين والأنظمة والتعليمات المرعية بالمملكة بشأن تنظيم استخدام ونشر وتداول المعلومات والبيانات.

شروط إعادة الاستخدام:

- يتحمل المستخدم كامل المسؤولية النظامية والقانونية عما ينتج عن سوء استخدامه للبيانات أو تحريفها أو تغيير مصادرها.
- يُحظر استخدام البيانات في الأغراض السياسية، أو لدعم أي نشاط غير قانوني أو إجرامي، أو في تعليقات عنصرية أو تمييزية أو تحريضية، أو تلك التي تؤثر سلبًا على الثقافة والمساواة، أو أي نشاط مخالف لأنظمة المملكة وتقاليدها.
- يجب الإشارة بوضوح إلى مصدر المعلومات عند إعادة استخدامها، حفاظًا على الملكية الفكرية وضمان صحة المعلومة.

يُعد "**ملخص حالة التنمية في المنطقة الشرقية"** أحد مخرجات التقرير الشامل للمؤشرات الحضرية للمنطقة الشرقية ، وهو يمثل أهم الأدوات التحليلية التي تُسهم في رصد واقع التنمية وتقييم أداء القطاعات المختلفة في مدن ومحافظات المنطقة لفترة التقرير الزمنية، بهدف دعم صُنّاع القرار في رسم سياسات تنموية أكثر تكاملًا واستدامة. ويأتي هذا التقرير في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة العربية السعودية، ضمن جهود إدارة المرصد الحضري بهيئة تطوير المنطقة الشرقية لتعزيز التخطيط التنموي المبني على الأدلة والبيانات الحديثة من مصادرها الموثوقة .

ويستند التقرير في بياناته ومؤشراته بشكل أساسي إلى "تقرير المؤشرات الحضرية لعام 2025م"، المعتمد من مجلس هيئة تطوير المنطقة الشرقية بتاريخ 23 ربيع الآخر 1447 هـ الموافق 15 أكتوبر 2025م، والذي يمثل مرجعًا حضريًا شاملًا مستندًا على أفضل المعايير والممارسات العالمية في هذا المجال، وقد ساهم في إعداد هذا التقرير نخبة من الخبراء والمتخصصين في مجالات الاقتصاد والاجتماع والتخطيط والتنمية المستدامة، لضمان دقة التحليل وموثوقية النتائج، بالإضافة إلى بيانات داعمة من الجهات التنموية المختلفة ومصادر البيانات المفتوحة الأخرى.

* في حال الرغبة في الاستفسار عن أي بيان ضمن التقرير يمكن التواصل مع إدارة المرصد الحضري عن طريق الإيميل: (uo@sda.gov.sa)

الفهـرس

المقدمة 14

المحاور التحليلية ——— 19

المحور الأول: السكان والتنمية والأمان ——— 20

المحور الثاني: نافذة المعرفة وعافية المجتمع ——— 28

المحور الثالث: التكامل التنموي في البنية التحتية والنقل والاتصالات ——— 33

المحور الرابع: البيئة والاستدامة ——— 39

المحور الخامس: هوية المكان وذاكرة المجتمع ——— 45

نهاية الرصد لحالة التنمية في الشرقية ——— 52

التكامل الأفقي ——— 53

التكامل العمودي: قراءة شاملة للمحافظات ——— 54

الأنماط التنموية ——— 74

مناطق التحسن ——— 75

الشرقية... حين تتحوّل المؤشرات إلى أثر ——— 76

المقدمـــــــــة

تمضي المملكة في مرحلةٍ تتقدّم فيها التنمية بوصفها صناعةً لأثر طويل المدى، يتكامل فيها النمو الاقتصادي مع جودة الحياة، وتتحوّل فيها المدينة إلى منصةٍ للفرص لا مجرد حيّزٍ عمراني. وفي قلب هذا التحوّل الوطني، تبرز المنطقة الشرقية بوصفها إحدى الركائز الأساسية، بما تمتلكه من ثقلٍ اقتصادي، وعمقٍ صناعي ولوجستي، واتساعٍ حضري، وتنوّعٍ سكاني يؤهلها لقيادة نماذج تنموية متقدمة، وتعزز أثر مستهدفات رؤية السعودية 2030 على مستوى المكان والإنسان.

وانطلاقًا من هذا السياق، يأتي هذا التقرير ليقدّم قراءةً شاملة لمسيرة التنمية في محافظات المنطقة الشرقية، مستندًا إلى لغةٍ مشتركة يفهمها الجميع " المؤشرات". ولا يكتفي التقرير بعرض هذه المؤشرات، بل يعيد تنظيمها ضمن سياقٍ تحليلي يوضح الاتجاهات، ويجمع التفاصيل المتفرقة في إطارٍ متماسك يدعم القراءة الواعية واتخاذ القرار، ويُبرز كيفية تشكّل ملامح التقدّم عبر القطاعات والمحافظات.

ويعتمد التقرير على أكثر من (220) مؤشرًا حضريًا تغطي (11) قطاعًا تنمويًا، بما يتيح رؤيةً مترابطة لا تقف عند حدود قطاعٍ واحد أو مدينةٍ واحدة، بل تتابع المشهد التنموي، كما يتشكل على امتداد المنطقة عبر خدمات تتوسع، واقتصادٌ يتنوع، وبنى تحتية تتطور، وقدرات بشرية تتنامى، ومشاريع نوعية تفتح آفاقًا جديدة.

كما يبرز التقرير السمات الخاصة التي تمنح كل محافظة ميزتها النسبية، ويقرأ هذا التنوّع بوصفه ثراءً تنمويًا يمكن تعظيمه عبر التكامل، وتبادل الخبرات، وتوسيع نطاق النماذج الناجحة. ومن هذا المنطلق، تتحول المقارنة بين المحافظات إلى أداةٍ تحليلية لفهم الأنماط، وتحديد المسارات الأكثر تأثيرًا، وترتيب الأولويات بما يعزّز الاتساق، ويرفع من كفاءة وعائد الاستثمار التنموي على مستوى المنطقة ككل.

وبذلك، يضع التقرير بين يدي صانع القرار مرجعًا عمليًا يقرّب الصورة، ويعزّز التنسيق، ويسهم في توجيه الجهود نحو مضاعفة الأثر التنموي. وهو في جوهره توثيقٌ لحراكٍ تنموي متصاعد، وإضاءةٌ لِما يمكن أن يُحدث نقلةً أسرع في جودة الحياة وتنافسية المكان، بما يرسّخ موقع المنطقة الشرقية كأحد أبرز محركات التحوّل الوطني.

الرسائل الكبرى للتنمية في المنطقة الشرقية

ترسم مؤشرات التقرير صورةً شاملة للتنمية في المنطقة الشرقية، لا بوصفها مسارًا واحدًا، بل منظومةً من المسارات المتكاملة؛ حيث تظهر بعض المحافظات تفوقًا في الخدمات، بينما تتقدّم محافظات في الصناعة واللوجستيات، وتبرز في محافظاتٍ أخرى فرصٌ نوعية مرتبطة بخصائص المكان وطبيعته الاقتصادية. ويمثل ذلك رصيدًا تنمويًا حقيقيًا متى ما أُدير بمنطق التكامل وتبادل النماذج الناجحة.

وتُبيّن القراءة التحليلية للمؤشرات أن قيمة التنمية تتضاعف عندما تتكامل عناصرها وتتفاعل، فالبنية التحتية تكتمل برأس المال البشري، والاستثمار يعظم أثره بالمهارة في استغلال وتوظيف الفرص، والمبادرات تتحول إلى نتائج ملموسة حين تقترن بالأثر اليومي في حياة السكان. وعندما يلتقي التطور الخدمي ببناء القدرات، وتُترجم طاقات الشباب إلى برامج ابتكارٍ وتدريبٍ وتشغيل، تصبح التنمية أكثر حضورًا في واقع الناس، وأكثر استدامةً عبر الزمن.

كما أن التحولات العمرانية والاستثمارية التي تشهدها المنطقة تمتلك قدرة كبيرة على تعزيز صورةٍ مستقبلية متماسكة لشرقيّة المملكة: هويةٌ تنموية توازن بين اقتصادٍ قوي وجودة حياة، وبين مدنٍ فاعلة ومكانٍ تنافسي. ويقوى هذا المسار كلما اتسق التخطيط مع التنفيذ، وكلما اتجهت المشاريع على اختلاف أحجامها نحو هدفٍ واحد وهو تعظيم الأثر.

ومن أبرز المسارات التي تفتح للمنطقة أفقًا أوسع: المدن الساحلية بوصفها مجالًا متقدّمًا لصناعة قيمةٍ اقتصادية وحياتية متكاملة، والتعليم التطبيقي بوصفه الطريق الأقرب لربط المهارة بالقطاعات الواعدة، والقطاع غير الربحي بوصفه شريكًا قادرًا على دعم الثقافة والبيئة والمشاركة المجتمعية وصناعة أثرٍ مستدام. وتلتقي هذه المسارات تحت فكرةٍ واحدة: "تنميةٌ تنتمي للمكان، وتُترجم سريعًا إلى جودة حياة وفرص".

دليل المصطلحـات

المصطلح	التعريف
المنطقة	نطاق جغرافي واسع يضمz عدة محافظات ضمن إطار إداري وتنموي موحد
الحاضرة	كيان حضري رئيسي يتمحور حول مدينة الدمام، ويضم تجمعات عمرانية مترابطة وظيفيًا تشكل وحدة اقتصادية واجتماعية متكاملة، وتشمل مدينة الدمام ومحافظتي الخبر والبيضاء
المحافظة	وحدة إدارية ضمن التقسيم الإداري تضم مدنًا ومراكز وقرى
المدينة	تجمع سكاني حضري يتميز بكثافة سكانية وأنشطة اقتصادية وخدمية متنوعة
المؤشر الحضري	أداة كمية أو نوعية تُستخدم لقياس ظاهرة أو جانب معين من الواقع الحضري
النمط التنموي	الصورة العامة لتوزيع الأنشطة الاقتصادية والخدمية والعمرانية في منطقة معينة
الفجوة التنموية	التفاوت في مستويات التنمية أو الخدمات بين مناطق مختلفة
الميزة النسبية	الخصائص أو الموارد التي تمنح منطقة ما قدرة تنافسية مقارنة بغيرها
جودة الحياة	مستوى رفاه الإنسان من حيث الخدمات والبيئة والأمان والفرص المتاحة
عدالة الوصول	مدى تكافؤ فرص الوصول إلى الخدمات والموارد بين السكان في مختلف المناطق
الرضا المجتمعي	مستوى رضا السكان عن الخدمات والبيئة المحيطة بهم
التكامل التنموي	ترابط وتنسيق القطاعات المختلفة لتحقيق تنمية شاملة ومتوازنة
الأثر التنموي	النتائج الفعلية للتنمية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
الحوكمة المحلية	آليات إدارة وتنسيق التنمية واتخاذ القرار على المستوى المحلي

منهجية تناول نطاقات التحليل المكاني في التقرير:

يُوضح هذا التقرير في سياقه التحليلي كيفية التعامل مع المستويات المكانية المختلفة، حيث يغطي المنطقة الشرقية بكافة محافظاتها الإدارية بما فيها محافظة الأحساء باعتبارها نطاقًا إشرافيًا وإداريًا مستقلًا ضمن التحليل، في حين تُعالج حاضرة الدمام بوصفها نسيجًا حضريًا واحدًا متصلًا ومترابطًا وظيفيًا، يضم كلاً من مدينة الدمام ومحافظتي الخبر والبيضاء، بما يشكّل منظومة حضرية واقتصادية واجتماعية متكاملة. وبناءً عليه، يتم توحيد عرض البيانات والمؤشرات المتعلقة بحاضرة الدمام عبر جميع أجزاء التقرير ضمن هذا الإطار المكاني الموحد، حيثما وردت الإشارة إليها، وذلك منعًا لأي التباس في مستوى التحليل أو النطاق الجغرافي. كما يُراعى عند قراءة المؤشرات أو الفرص أو مجالات التحسين التمييز بوضوح بين ما يتعلق بالحاضرة ككل، أو بما يخص أي من مدنها أو مكوناتها على وجه الخصوص، بما يضمن دقة التفسير ووضوح الدلالة التحليلية.

مكامن التقدّم: أين تتجلى مكاسب التنمية؟

يرصد التقرير مؤشراتٍ إيجابية في عددٍ من المحاور التي تشكّل نقاط ارتكاز يمكن توسيع نطاقها بين المحافظات:

- **الصحة والخدمات الطارئة:** تظهر مدن محورية كحاضرة الدمام و محافظة الجبيل تقدمًا لافتًا في جاهزية الاستجابة وكفاءة الخدمة، بما يعكس تطور البنية الصحية وتحسن الأداء التشغيلي. كما تبرز الجبيل نموذجًا واضحًا لفاعلية الشراكات بين الجهات العامة والقطاع الخاص والهيئات الملكية وانعكاس ذلك على جودة الخدمة.

- **التعليم:** تسجّل محافظات حاضرة الدمام مؤشرات مشجعة في الالتحاق بالتعليم العالي وتحسن الاستمرارية التعليمية، بما يفتح مساحة كبيرة لتعزيز التعليم النوعي والمهني، وتوجيهه بصورة أقرب لاحتياجات الاقتصاد المحلي.

- **التحول الرقمي والبنية الذكية:** تبرز مؤشرات داعمة في انتشار الألياف البصرية وتطور الخدمات الرقمية واعتماد حلول المدن الذكية، وهو ما يعزز كفاءة التشغيل ويحسن تجربة المستفيد ويرفع مرونة المدن.

- **الصناعة واللوجستيات:** تظهر محافظات حاضرة الدمام ومحافظات الخفجي وبقيق مؤشرات تنافسية في القطاعات الصناعية واللوجستية، بما يدعم فرص التنمية الاقتصادية المكانية حين تتكامل هذه القوة مع قطاعات الإسكان والنقل وبناء المهارات.

وتزداد قيمة هذه المكاسب حين تتحول إلى نماذج قابلة للتوسّع، تُستثمر خبراتها على مستوى المنطقة، وتُترجم إلى حزمة سياساتٍ وبرامج تنقل الأثر من نطاقه المحلي إلى مستوى إقليمي أشمل.

مجالات تعظيم الأثر: كيف تتسع مكاسب التنمية إلى كل محافظة؟

تظهر المؤشرات إلى جانب ما تحقق من مكاسب، وجود مساحاتٍ عملية يمكن من خلالها توسيع الأثر التنموي وتسريع انعكاسه على جودة الحياة في مختلف محافظات المنطقة الشرقية. وتأتي في مقدمة هذه المساحات مسألة اتساق الوصول إلى الخدمات بين المدن والمحافظات، بما يضمن تقارب فرص الاستفادة من خدمات الصحة والتعليم والتنقل، ويجعل نطاق الخدمة أقرب إلى السكان أينما كانوا.

كما تبرز فرصة محورية لتعزيز مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات الاقتصاد المحلي، لا سيما في القطاعات الواعدة والمتخصصة التي تتميز بها المنطقة الشرقية. فكلما اقتربت المسارات التعليمية والتدريبية من متطلبات سوق العمل، اتسعت فرص التمكين المهاري، وتعززت قدرة الشباب على الاندماج في وظائف نوعية داخل بيئاتهم المحلية.

وفي مجال الابتكار والثقافة، تشير البيانات إلى أهمية الانتقال من تعدد المبادرات إلى تجميعها ضمن أطر تشغيلية أكثر وضوحًا واستدامة، تدعم المواهب، وتؤسس لحاضنات وبرامج مستمرة، وتسهم في تحويل النشاط الثقافي من مبادرات متفرقة إلى قيمة اقتصادية واجتماعية تعزّز جاذبية المدن وتعمّق هويتها.

أما على المستوى البيئي، فتبرز المؤشرات إمكانية كبيرة لتعزيز التكامل بين مسارات الطاقة والنقل وإدارة النفايات والتشجير، بما يرفع كفاءة استخدام الموارد ويحسّن جودة البيئة الحضرية، ويعزّز حضور المنطقة ضمن مسارات الاستدامة الوطنية.

وتكتمل هذه المساحات بصورة أفضل عندما تُدار المبادرات بمستوى أعلى من التنسيق والمتابعة، بما يعزز اتساق الجهود بين المحافظات والقطاعات، ويحوّل التجارب الناجحة إلى نماذج قابلة للتوسّع، ويُسهم في تعظيم الأثر التنموي واستدامته.

الفرص التنموية ذات الأولوية: كيف نحرّر طاقات المنطقة الشرقية؟

تمتلك المنطقة الشرقية طاقات وممكنات تنموية نادرة من حيث الاتساع والتنوع؛ إذ تجمع بين اقتصادٍ قوي، ومدنٍ ساحلية وبرية، وممرات لوجستية وصناعية، وطاقات بشرية شابة، وتجارب تشغيلية. ومع هذا الرصيد، تتحول الفرص إلى مسارات قريبة الأثر حين تُدار وفق الاولويات، واتساق الجهود، وربطٍ مباشر بين مستهدفات الاستثمار وتحسين جودة الحياة.

المدن الساحلية: البحر بوصفه اقتصادًا وحياة

تمتلك سواحل المنطقة الشرقية مقومات قادرة على صناعة قيمة تنموية متكاملة، تشمل سياحة حضرية تعمل على مدار العام، وأنشطة بحرية وخدمات مساندة، واقتصادًا أزرق يفتح آفاقًا واسعة للنمو والتنوع. ويمكن لمدن ومحافظات حاضرة الدمام ومحافظة الجبيل ومحافظة الخفجي أن تتشكل كنطاقٍ ساحلي متكامل متى ما تعزّز الربط بينها، وتناسقت أدوارها، وصُممت منظومة استقطاب موحّدة تجمع الواجهات والخدمات والوجهات والفعاليات ضمن تجربة متكاملة واضحة الملامح.

التعليم التطبيقي والتقني: من المهارة إلى الفرصة

تحتضن المنطقة الشرقية قطاعاتٍ واعدة في مجالات الطاقة، والبتروكيماويات، والصناعة والنقل، والسياحة والترفيه، ويزداد أثر هذه القطاعات حين تدعمها منظومة تعليمية تُخرّج مهارات جاهزة لسوق العمل، وتوسّع نطاق التدريب النوعي، وتبني مسارات تعليمية محلية تعكس القاعدة الاقتصادية لكل محافظة. وبهذا، تتحول المدرسة والجامعة والمعهد إلى محركًا رئيسيًا للاقتصاد المحلي، ويغدو الاستثمار في الإنسان مسارًا عالي العائد وسريع الأثر.

القطاع غير الربحي: الحيوية المجتمعية حين تأخذ شكلًا مؤسسيًا

تتميّز المنطقة الشرقية بحيوية مجتمعية لافتة، حيث تُشكّل قاعدةً صلبة يمكن البناء عليها. ومع توسيع نماذج الشراكة والتمكين، يمكن تحويل هذه الحيوية إلى مؤسسات محلية فاعلة في مجالات الثقافة والبيئة والمشاركة المجتمعية. وعندئذٍ، لا تبقى المبادرات جهودًا متفرقة، بل تتراكم في صورة أثرٍ مستدام يتمثل في برامج وحاضنات ومشروعات تنعكس على المدينة من الداخل، وتعمّق هويتها، وتعزّز جاذبيتها.

الحوكمة المحلية المرنة: قرارٌ أقرب إلى المكان وأسرع أثرًا

تزداد فاعلية البرامج التنموية كلما مُنحت المحافظات مساحةً أوسع لترتيب أولوياتها ضمن إطارٍ إقليمي موحّد، وكلما اقترب التخطيط من خصائص المكان واحتياجات سكانه. وفي ظل هذا النهج، تتعزّز قدرة التنسيق بين الجهات، وتتسارع عملية تحويل الأفكار إلى برامج تنفيذية، وتظهر النتائج بصورة أكثر وضوحًا في مستوى الخدمات وتجربة الحياة اليومية.

هذه المسارات جاهزة للبناء عليها. ومع وضوح الأولويات، وسرعة التنفيذ، واتساق الجهود، يتسع الأثر وتتعمّق مكاسبه، وتغدو نتائج التنمية أكثر حضورًا في المدن والمحافظات عامًا بعد عام.

المحاور التحليلية

من السكان والتنمية والأمان إلى هوية المكان وذاكرة المجتمع:

خمس ركائز للتنمية المستدامة

المحور الأول:

السكان والتنمية والأمان

القطاعات: التنمية الاقتصادية، السكان والإسكان، الأمن والسلامة

اسكـان الدمام

نسيج الحياة اليومية: كيف يتقاطع الاقتصاد والإسكان والأمان في تشكيل جودة الحياة؟

تبدأ جودة الحياة من أبسط ما يلامسه الناس في يومهم: عمل مستقر يفتح أبواب الفرص، ومسكن مريح يرسّخ الإحساس بالانتماء، وبيئة آمنة تمنح المدينة إيقاعها الطبيعي. وفي المنطقة الشرقية، تتكامل هذه العناصر ضمن ثلاث قطاعات رئيسية يتساند أثرها ويتقاطع مع التنمية الاقتصادية، والسكان والإسكان، والأمن والسلامة.

ويأتي هذا المحور ليقرأ الروابط بين هذه القطاعات كما تظهر في المؤشرات، ثم كما تنعكس في الواقع اليومي. فالاقتصاد حين يتنوع ويزدهر تتضاعف فرص الاستقرار، والسكن حين يتحسّن تزداد جاذبية المدن وتترسّخ الأسر، ومع الأمان يكتمل الإطار الذي يسمح للحياة أن تمضي بسلاسة، وللاستثمار أن يجد بيئة مطمئنة، وللخدمات أن تصل بفاعلية.

ومن هذا المنطلق، لا تُقدَّم المؤشرات بوصفها أرقامًا منفصلة، بل باعتبارها إشارات تفسيرية تُقرب الصورة الكلية، كيف ينتقل أثر التنمية من سوق العمل إلى نمط العيش، وكيف يتشكّل الاستقرار السكاني، وكيف تتعزّز ثقة المجتمع بمدنه. إنه محور يلتقط المشهد القريب الذي يشعر به الناس، ويضعه ضمن إطارٍ تنموي واضح يدعم ترتيب الأولويات وتعظيم الأثر.

التنمية الاقتصادية: محركات قوية... ومسارات توسيع القيمة

تتقدّم المنطقة الشرقية بوصفها أحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد الوطني؛ إذ تضم نحو (2.3) مليون وظيفة فعلية في القطاعات الاقتصادية لعام 2024، محققة نموًا بنسبة (14%) مقارنة بعام 2023، وبحصة تقارب (19%) من إجمالي العاملين في المملكة. وتعكس هذه المؤشرات حجم القاعدة الاقتصادية للمنطقة، وتؤكد دورها المحوري في دعم الإنتاج والخدمات وسلاسل الإمداد.

ويظهر هيكل التوظيف أن قطاعي الصناعة والبناء يشكّلان قلب النشاط الاقتصادي في المنطقة الشرقية، حيث تستحوذ الصناعات التحويلية والتشييد على نحو (52%) من إجمالي الوظائف، مستفيدة من موارد النفط والغاز، ومن بنية صناعية متقدمة راكمت خبراتها على مدى سنوات. ويأتي قطاع الطاقة والتعدين بوصفه ركيزة داعمة لهذه المكانة، بما يمنح المنطقة ميزة تنافسية واضحة على مستوى المملكة، ويعزّز حضورها كمركز صناعي وتصديري رئيس.

وتستند المنطقة الشرقية إلى قاعدة بشرية وتقنية داعمة لمسار التنويع الاقتصادي؛ إذ تبلغ نسبة استخدام الإنترنت بين السكان (99%)، ويحمل نحو ثلث السكان مؤهلًا جامعيًا. وتشكل هذه المؤشرات قوة دافعة مهمة للتوسع في قطاعات التقنية، والخدمات الرقمية، وريادة الأعمال، وتدعم التوجه نحو مناطق صناعية ذكية ترفع الإنتاجية وتسرّع الابتكار. وفي السياق ذاته، يظهر نمو لافت في القطاعات المرتبطة بالبيئة؛ حيث سجّل قطاع إدارة المياه والنفايات نموًا بنسبة (33%)، بما يعزّز فرص التنمية الاقتصادية المستدامة.

يوضِح الرسم تصنيف القطاعات الاقتصادية في المنطقة الشرقية

السكان والإسكان: كتلة شابة، وتحضّر مرتفع، ومقومات استقرار حضري

يمثل البعد السكاني والإسكاني أحد أهم مفاتيح جودة الحياة في المنطقة الشرقية؛ فهو مرآة للعيش اليومي، ومؤشر على جاذبية المدن وقدرتها على الاحتضان. وتظهر المؤشرات وجود كتلة شبابية واسعة بين المواطنين السعوديين؛ إذ تشكل الفئة العمرية (5 – 24) سنة نحو (23.6%) من إجمالي السعوديين في المنطقة الشرقية. كما تبلغ نسبة السكان في سن العمل (15–64) قرابة (79%)، وهي قاعدة بشرية كبيرة تمنح المنطقة طاقة إنتاجية عالية، وتدعم قدرتها على مواصلة النمو وتوسيع الفرص الاقتصادية.

وتشير البيانات إلى نمو سكاني ملحوظ بمعدل سنوي يقارب (5.0%) خلال الفترة (2011 - 2022)، مقارنة بمتوسط وطني يبلغ (4.5%)، مع نمو في عدد السكان غير السعوديين بمعدل (9.1%) سنويًا. كما تظهر التركيبة السكانية أن الذكور يشكّلون نحو (63.8%) من إجمالي السكان، وهو نمط يرتبط بتأثير شريحة السكان الغير السعوديين. وتفتح هذه المعطيات مجالًا لتطوير سياسات تنمية رأس المال البشري ورفع جاهزية الشباب، بما يعزّز مشاركتهم في مسارات الاقتصاد، ويدعم الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل.

وعلى مستوى العمران، تسجّل المنطقة الشرقية معدلات تحضّر مرتفعة بلغت نحو (91.6%) لعام 2023، مما يعكس تمركز الغالبية العظمى من السكان في المدن والمراكز الحضرية. ويوفّر هذا التحضّر مزايا متعددة، تشمل كفاءة أعلى في تقديم الخدمات، واتساع أسواق العمل، وتنوّع الفرص الاستثمارية والخدمية في مدن مثل الدمام والخبر والأحساء. وفي المقابل، يفتح المجال لتعزيز جاذبية المحافظات خارج المراكز الرئيسة من خلال استثمارات نوعية تعزّز فرص العمل والخدمات، وتدعم بناء هوية اقتصادية محلية لكل محافظة.

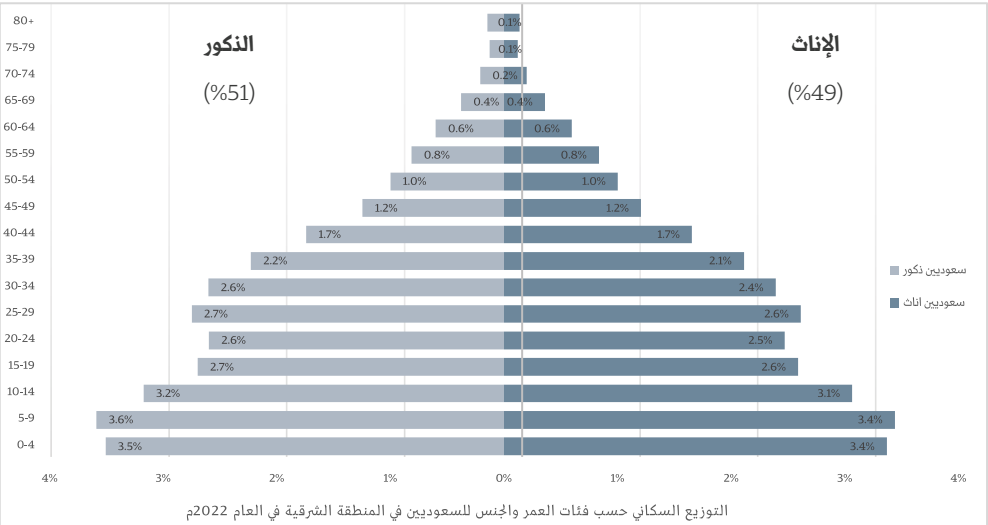

التوزيع السكاني حسب فئات العمر والجنس للسعوديين في المنطقة الشرقية في العام 2022م

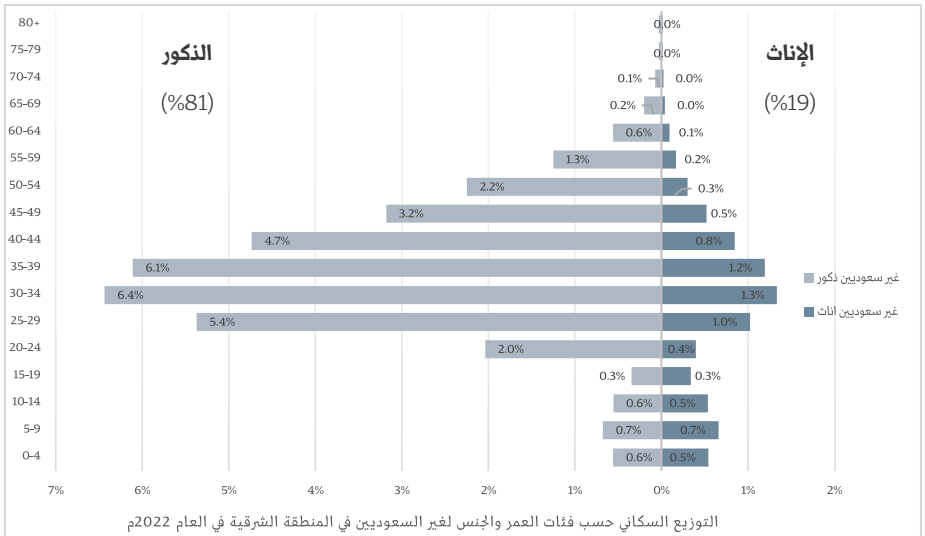

التوزيع السكاني حسب فئات العمر والجنس لغير السعوديين في المنطقة الشرقية في العام 2022م

ومن المسارات التي يمكن أن تسهم في رفع جاذبية المحافظات خارج المدن الكبرى:

1. **قطاعات إنتاجية:** الزراعة الذكية، الصناعات الغذائية، الطاقة المتجددة.
2. **قطاعات خدمية ولوجستية:** النقل، التخزين، التجارة، الإمداد، مع الاستفادة من المواقع القريبة من المنافذ.
3. **قطاعات سياحية وثقافية وإبداعية:** السياحة البيئية والتراثية، الحِرف، الصناعات الإبداعية، بما يعزّز الاقتصاد المحلي ويُثري تجربة المكان.

وفي جانب الإسكان، تظهر صورة قابلة للبناء عبر مسارات دعم واضحة؛ إذ تبلغ نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن في الشرقية نحو (56%)، مع مستهدف وطني يصل إلى (70%). كما تشير البيانات إلى حصة جيدة من برامج الإسكان المدعوم في المنطقة بقروض تمويلية، وأراضٍ، ووحدات، بما يعزز فرص رفع نسبة التملك عبر حلول تمويل مرنة، وتوسيع المعروض الميسر، وتوجيه المشاريع بما يتناسب مع احتياجات المحافظات وتوزيعها السكاني.

وتؤكد مؤشرات الرضا العام أن جودة الحياة في المنطقة الشرقية ترتكز على قاعدة قوية؛ حيث أظهر المسح الاجتماعي الاقتصادي أن متوسط الرضا بلغ نحو (83.7%)، وترتفع النسبة في محافظة رأس تنورة إلى (95.7%)، مع فروق محدودة بين المحافظات. وهذه النتائج تمنح دلالة مهمة تتمثل في أن لدى المنطقة رصيد ثقة مجتمعية يمكن البناء عليه، وتطويره عبر تحسينات نوعية ترفع سقف التجربة الحضرية وتقربها من أعلى مستويات الرضا الممكنة.

يوضِح الجدول التالي لمحة سريعة عن المؤشرات الرئيسية: المنطقة الشرقية مقابل المملكة

المؤشر	المنطقة الشرقية	المملكة العربية السعودية
إجمالي السكان لعام 2022	(5,125,254) فرد	(33,702,731) فرد
نسبة سكان المنطقة الشرقية من سكان المملكة	(%15.9)	(%100)
معدل النمو السكاني السنوي (الإجمالي)	(%5.0)	(%4.5)
معدل النمو السكاني السنوي للسعوديين	(%2.2)	(%2.2)
معدل النمو السكاني السنوي لغير السعوديين	(%9.1)	(%7.9)
معدل الإعالة العمرية لعام 2023	(%34.54)	(%37.0)
متوسط حجم الأسرة	(3.5) فرد	(3.7) فرد
معدل التحضر لعام 2023	(%91.6)	(%87.3)
نسبة تملّك السعوديين للمساكن لعام 2022	(%56)	المستهدف الوطني (%70)

الأمن والسلامة: طمأنينة تنظّم المدينة وتطلق طاقتها

الأمن والسلامة في حياة المدن ليس بندًا منفصلًا؛ بل هما الجوّ العام الذي تتحرك داخله التنمية بهدوء وثقة. حين يطمئن الناس على أحيائهم وطرقهم وخدماتهم، تتوسع الحركة، ويستقيم الإيقاع اليومي، وتصبح المدينة أكثر استعدادًا للعمل والاستثمار والزيارة والعيش.

وتأتي مؤشرات عام 2023 في المنطقة الشرقية لتؤكّد هذا المعنى بأرقام؛ إذ عبّر نحو (96.1%) من السكان عن رضاهم عن مستوى الأمن في مناطقهم، كما أفاد غالبية السكان بشعورهم بالأمان عند تجوّلهم بمفردهم في أحيائهم. ولا تُعد هذه النسبة رقمًا عابرًا، بل تمثّل رصيدًا مجتمعيًا ومعنويًا ينعكس مباشرة على جاذبية المكان، وطمأنينة الأسر، وحيوية الفضاء العام، ويعزّز من قدرة المدن على استقطاب السكن والاستثمار معًا.

ويتصل هذا الرصيد بجانب عملي لا يقل أهمية، يتمثل في الجاهزية وسرعة الاستجابة. وتظهر البيانات أن الاستجابة تتم خلال (7) دقائق في نحو (62.7%) من المكالمات الطارئة وفق المعايير العالمية. ومع توسع الحلول الذكية وتنوع قنوات الخدمة، تتجه منظومة السلامة إلى توسيع نطاق الاستجابة وتعزيز كفاءتها، بحيث تصل الطمأنينة إلى الناس بوصفها خدمة محسوسة، لا فكرة عامة.

وفي البيئات الصناعية الكبرى، تتجلى قيمة السلامة بوصفها جزءًا من كفاءة التشغيل واستمرارية النمو. وتجربة الجبيل تقدم مثالًا بارزًا على أهمية مواءمة توسع النشاط الصناعي مع منظومات جاهزية عالية، وإجراءات سلامة متكاملة، وخطط طوارئ واضحة، وهو مسار يرفع مستوى الاطمئنان للعاملين والسكان، ويعزز استدامة الأداء الاقتصادي في المدن الصناعية.

ومع اتساع المنطقة وتنوع بيئاتها العمرانية، تبرز قيمة "قرب الخدمة" بوصفها عاملًا داعمًا للطمأنينة؛ فكلما كانت الخدمات أقرب، كانت الثقة أرسخ، وكان الإحساس بالأمان أكثر حضورًا في تفاصيل الحياة اليومية. ومن هنا، تمنح المؤشرات أساسًا جيدًا لتوسيع الحلول الميدانية، وتعزيز التواصل المجتمعي، وتطوير البرامج الوقائية التي ترفع وعي السلامة وتدعم استدامة النتائج.

وبذلك يرسم هذا القطاع ملامح واضحة، تتمثل في ثقة عالية، وجاهزية متقدمة، وتجارب تشغيلية راسخة في البيئات الحضرية والصناعية. ومع استمرار الاستثمار في التقنية وتطوير التصميم الحضري الداعم للأمان، تتعمق الطمأنينة وتزداد قدرتها على دعم جودة الحياة في مدن المنطقة الشرقية ومحافظاتها.

جانب من الفضاء العام لمدينة الخبـر

محفظـة المبـادرات ذات الأثر وأبـرز المشاريـــع النوعيـة في المحور الأول: السكـان والتنميـــة والأمان.

1. **مدينة الملك سلمان للطاقة (سبارك) في محافظة بقيق:** مشروع محوري ضمن رؤية السعودية 2030 لتوطين سلاسل الإمداد في قطاع الطاقة وتعزيز التنوّع الاقتصادي، وقد وُضع حجر الأساس.

2. **واحة الأعمال (آماد بالظهران):** تطوير مركز أعمال متخصص لشركات الطاقة والهندسة في المنطقة الشرقية، بما يدعم تمركز الأنشطة الاقتصادية ويُوفّر بيئة أعمال متكاملة.

3. **المصانع متعددة الأدوار – المدينة الصناعية الأولى (الدمام):** نموذج تطوير صناعي لتوسيع خيارات الاستثمار الصناعي ورفع كفاءة الاستخدام، ضمن مسار تمكين الصناعة الوطنية وتوفير حلول تشغيل متنوعة للمنشآت.

4. **مجتمع "الدانة" – روشن (الظهران):** مشروع سكني متكامل في المرحلة التأسيسية يوفر أكثر من 2,000 وحدة سكنية على مساحة تقارب 1.7 مليون م^2، ويتضمن مرافق مجتمعية وخدمات (مساجد، مرافق تعليمية، ومراكز تجارية) في موقع استراتيجي في المنطقة.

5. **مشاريع الشركة الوطنية للإسكان:** وجهات (NHC) ذات تجربة استثنائية للسكن في مواقع استراتيجية صُممت بأعلى معايير جودة الحياة لرفاهية الأسر السعودية توفر أكثر من 34,200 وحدة سكنية ضمن مساحة إجمالية تجاوزت 17 مليون متر مربع ومن هذه المشاريع: الواجهة و الرشا - الدمام، لازورد - الخبر، الورود - الهفوف، قمرة - صفوى. مما تسهم بقدر كبير في رفع نسبة التملك للسعوديين.

6. **حزمة توطين الصناعات (مدن) وعقود الاستثمار النوعية:** اتفاقيات لتوطين صناعات نوعية في المدينة الصناعية الثالثة بالدمام باستثمارات تتجاوز مليار ريال، وتشمل صناعات مثل الألواح الشمسية والهياكل المعدنية والمركبات والمعدات الكهربائية.

تكامل القطاعات: صورة شاملة لأمان المجتمع وتنميته وازدهاره

يؤكّد هذا المحور أن الاقتصاد والسكان والأمن يتكاملون ضمن منظومة واحدة ينعكس أثرها مباشرة على جودة الحياة. فحين يتنوع ويزدهر الاقتصاد، تتزايد فرص العمل وتزداد حيوية المدن، ويرتفع معها الطلب على السكن والخدمات. وفي المقابل، تسهم التحوّلات في التركيبة السكانية من اتساع فئة الشباب وتنوّع أنماط الإقامة والعمل في إعادة تشكيل سوق العمل واحتياجات المدن ومسارات نموّها.

أما الأمن والسلامة فيوفّران الأساس الأكثر رسوخًا لهذا المسار المتكامل؛ فمع ارتفاع مستوى الطمأنينة، تنتظم الحركة اليومية، وتتسع دائرة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وتترسّخ جاذبية المدن للسكن والاستثمار والزيارة. وبهذا، تتكامل هذه القطاعات الثلاثة لتشكّل بيئة حضرية مستقرة، وحيوية اقتصادية مستدامة، وتجربة حياة أكثر توازنًا واطمئنانًا للسكان.

وتبرز "عدالة الوصول" بوصفها نقطة التقاء عملية بين المحاور الثلاثة؛ إذ إن اتساع نطاق إتاحة الفرص والخدمات والإسكان والأمان إلى مختلف المحافظات يرفع كفاءة التنمية ويعمّق أثرها. وتساعد المؤشرات الاقتصادية على قراءة هذا البعد بدقة؛ حيث يبلغ متوسط دخل الأسرة السعودية في محافظة الجبيل الصناعية نحو (7,790) ريالًا شهريًا بوصفه من الأعلى في المنطقة، في حين يسجّل معامل جيني للدخل في المنطقة الشرقية (0.33)، ويرتفع إلى (0.40) في الجبيل. وتُسهم هذه القراءات في توجيه البرامج والسياسات وفق خصائص كل محافظة، وتوسيع دائرة الاستفادة من النمو الاقتصادي، وتعزيز الاستقرار الأسري والمعيشي.

وعندما تُدار السياسات بمنهج تكاملي، تتعاظم النتائج عبر مسارات متعددة؛ إذ يسهم تنويع الاقتصاد وتوسيع الفرص في تعزيز قدرة الأسر على الاستقرار، بينما يدعم تحسين البنية الأساسية والخدمات في المحافظات تحقيق توازن عمراني أكثر انتظامًا. كما أن رفع مستوى السلامة المرورية وتطوير منظومات الاستجابة للطوارئ يعزّزان موثوقية المدن ويحميان مكتسباتها. وبهذا تتشكل حلقة إيجابية متماسكة قوامها اتساع الفرص، وارتفاع الاستقرار، وتعميق الطمأنينة، حيث يدعم كل عنصر الآخر ويضاعف من أثره التنموي.

نحو مدنٍ تلبي متطلبات أهلها: أولويات تنفيذية لتعظيم أثر التنمية

يقدّم هذا المحور لصانع القرار خلاصةً عملية تنطلق من كيفية تحويل قوة الاقتصاد، وزخم السكان، وارتفاع الثقة بالخدمات، إلى أثرٍ أوسع ومستدام في جودة الحياة على مستوى المنطقة. وتتمحور الأولويات التنفيذية حول ستة مسارات متكاملة:

01 توسيع نطاق الأثر التنموي عبر مشاريع قريبة من الناس

يبدأ تعظيم أثر التنمية من الخدمات اليومية، وفي مقدمتها الصحة والتعليم والإسكان والبنية المحلية. ويستهدف هذا المسار توجيه الاستثمارات والمشاريع بما يضمن وصول آثارها إلى مختلف المدن والمراكز، من خلال حزم مشاريع قابلة للقياس، ومرتبطة بمؤشرات أداء واضحة، وتُنفّذ وفق أولويات مكانية محددة.

02 تمكين رأس المال البشري وربط المهارة بفرص المنطقة

يتحقق توطين الفرص الاقتصادية عندما يُوجَّه التدريب والتعليم المهني والتقني بما يتوافق مع احتياجات السوق المحلي، لا سيما في القطاعات الواعدة مثل التقنية، وريادة الأعمال، والصناعات الإبداعية. ومع ارتفاع نسبة العمالة غير السعودية من الوظائف في القطاع التجاري، إلى نحو (75%) تبرز فرصة كبيرة لتعزيز مشاركة الكفاءات الوطنية عبر مسارات نوعية لتنمية وتطوير المهارات والتوظيف، وشراكات تدريبية فاعلة مع الشركات الكبرى.

03 رفع الاستقرار السكني تدريجيًا نحو المستهدف الوطني

يدعم هذا المسار تبني حلول إسكانية متنوعة تسهم في رفع نسبة تملك السعوديين تدريجيًا نحو المستهدف الوطني البالغ (70%)، مع التركيز على المساكن الميسورة، وتوسيع خيارات التمويل والادخار، وتوفير أراضٍ مطوّرة لمشاريع الإسكان في مختلف المحافظات، بما يعزز استقرار الأسر ويرفع جاذبية المدن.

04 سلامة مروريــة وحضريــة تُدار كبرنامج إقليمي واحد

يتعاظم أثر السلامة عندما تُدار ضمن برنامج إقليمي متكامل يركّز على تحسين المواقع ذات الأولوية، وتطوير التقاطعات، وتوسيع منظومات النقل العام، ورفع الوعي، وتعزيز الاستجابة للطوارئ وفق المعايير العالمية. وفي المدن الصناعية، يسهم هذا المسار في الارتقاء بأنظمة الجاهزية والإنذار والتدريب وخطط الطوارئ، بما يرسّخ موثوقية المدن ويرفع كفاءة تشغيلها.

05 تحويل الرضا المجتمعي إلى شراكة عملية في تحسين المدن

تكشف المؤشرات عن رصيد مجتمعي قوي يمكن البناء عليه حيث جاءت نسبة الرضا عن الأمن نحو (96%)، والنظافة نحو (93%)، وعن جودة الحياة في المنطقة نحو (84%) ويستهدف هذا المسار تفعيل قنوات مشاركة منظمة تساعد على تحديد أولويات الأحياء، وتطوير الخدمات، وإطلاق مبادرات قابلة للقياس مثل برامج الأحياء، والتطوع، وإعادة التدوير والاقتصاد الدائري على مستوى المجتمع المحلي.

06 استدامــة التنميــة عبر البيئــة والموارد والرصد المستمر

يُركّز هذا المسار على حماية البيئة المحلية، ورفع كفاءة الموارد، وتوسيع المساحات الخضراء وفق مستهدفات جودة الحياة، بالتوازي مع تطوير منظومة الرصد الحضري لتقديم قياس دوري للأثر وربط التنفيذ بالمؤشرات، بما يدعم صناعة قرار أكثر دقة واستمرارية.

المحور الثاني:

نافذة المعرفة وعافية المجتمع

القطاعات: التعليم والابتكار، الرعاية الصحية

جامعة الملك فهد للبترول والمعادن - الظهران

كيف يُعيد التعليم والصحة تشكيل الإنسان في الشرقية؟

عندما نبحث عن "قوة المنطقة" في أعين الناس، نجدها في مكانين متجاورين في المعنى: المدرسة التي تُنمي الوعي والمهارة، والمرفق الصحي الذي يحمي القدرة على الاستمرار. فالتعليم يرفع جاهزية الإنسان للفهم والعمل واتخاذ القرار، بينما تحفظ الرعاية الصحية له الطاقة والطمأنينة ليستمرّ في تعلّمه، ويثبت في سوق العمل، ويشارك في الحياة العامة. ولهذا يُقرأ هذان القطاعان معًا، لأن أثر كل منهما يكتمل عندما يسانده الآخر.

قطاع التعليم والابتكار: قاعدة معرفة واسعة... وخطوة نحو مهارةٍ تُستثمر

تشير المؤشرات إلى رسوخ القاعدة التعليمية في المنطقة الشرقية. فمتوسط سنوات الدراسة يبلغ نحو (13.2) سنة، متقدمًا على المتوسط الوطني (12.3) سنة. كما تراجعت الأمية إلى مستويات منخفضة في عدد من المحافظات؛ وتبرز الجبيل بنسبة أمية لا تتجاوز (2.4%). ومع انتشار المؤسسات التعليمية وتوسع التعليم العالي، يتشكل رصيد معرفي يُعد من أهم أصول المنطقة في مسار التنمية البشرية والاقتصادية.

ومن الطبيعي بعد بناء القاعدة أن تتقدم الأولوية نحو سؤالٍ عملي: "كيف تتحول سنوات الدراسة إلى مهارةٍ واضحة تُقرأ في سوق العمل والابتكار؟"، هنا تتجه الجهود إلى تقوية التعلم التطبيقي، وتوسيع المسارات التي تعزز التفكير والتحليل والمهارات الرقمية، وتفعيل برامج تنمية القدرات البشرية وتطوير المناهج بما يرفع جودة المخرجات ويزيد قربها من احتياج القطاعات الواعدة في المنطقة.

وتظهر المؤشرات أيضًا تنوّعًا بين المحافظات يمكن التعامل معه بوصفه خريطة توجيه للبرامج. فعلى سبيل المثال، تبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم الأهلي والعالمي في الخبر نحو (19.5%) مقابل(3%) في قرية العليا. كما تتراوح نسبة الأمية في بعض المحافظات بين (7–6%). هذه الأرقام تساعد على ضبط الأولويات الميدانية: تعزيز البيئة التعليمية، تطوير المرافق والخدمات المساندة، وتوسيع أثر النماذج التي حققت نتائج متقدمة.

ومن المؤشرات التي تمنح صانع القرار "إشارة تشغيلية" مؤشر الشباب خارج التعليم والعمل والتدريب (NEET)؛ إذ تسجل النعيرية نحو (25%) مقابل (3.6%) في بقيق. وتفيد هذه القراءة في تصميم مسارات أقرب للشباب: إرشاد مهني مبكر، تدريب قصير مرتبط بوظائف، وشراكات مع جهات التوظيف داخل المحافظة، بما يزيد اندماج الشباب في التعليم والتأهيل وسوق العمل.

أما التعليم التقني والمهني، فيبرز بوصفه المسار الأكثر انسجامًا مع طبيعة الشرقية الاقتصادية، ومع قاعدة صناعية وخدمية واسعة. وكل توسع في هذا المسار عبر شراكات واضحة مع القطاع الخاص، وتدريب منتهي بفرص، ومسارات مهنية قابلة للترقي يعني كفاءات تطبيقية أكثر، واستثمارًا أدق في رأس المال البشري.

وخلاصة هذا الجزء أن المنطقة الشرقية تمتلك قاعدة تعليمية متقدمة بالأرقام، والمرحلة التالية تكمن في تثبيت التحول من المعرفة الواسعة إلى المهارة الدقيقة. ويُعد استخدام المؤشرات أداة توجيه تُحسّن تصميم البرامج على مستوى المحافظات، وتقرّب التعليم من الاقتصاد، وتفتح مسارات أوسع للشباب نحو الابتكار والعمل.

قطاع الرعاية الصحية: رصيد يتنامى... وخدمات أكثر قربًا من الناس

يعكس القطاع الصحي في المنطقة الشرقية جانبًا مهمًا من مسار الرفاه وجودة الحياة، وقد شهدت المنظومة الصحية تطورًا ملحوظًا مدفوعًا باستثمارات كبيرة وشراكات فاعلة مع القطاع الخاص. وتضم المنطقة شبكة واسعة من المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية تغطي المدن والمراكز، إلى جانب خدمات تخصصية مرجعية في مجالات مثل القلب والأورام بمستوى متقدم. وقد انعكس ذلك على مؤشرات صحية مطمئنة؛ فمتوسط العمر المتوقع يسجل مسارًا صاعدًا، كما تتجه مؤشرات وفيات الأطفال والأمهات إلى مستويات أفضل بفضل تعزيز خدمات الأمومة والطفولة وتوفر الكوادر المؤهلة.

وتظهر استطلاعات المرصد الحضري أن رضا السكان عن الخدمات الصحية مرتفع على مستوى المنطقة، إذ يتجاوز (83%) إجمالًا، ويصل في بعض المدن مثل الجبيل ورأس تنورة إلى نطاق (98–90%). تُعد هذه النتيجة مؤشرًا عمليًا على موثوقية الخدمة واستجابتها لاحتياجات المستفيدين، كما تتسق مع توجهات رؤية المملكة 2030 التي منحت الصحة موقعًا استراتيجيًا عبر برامج وطنية نوعية مثل برنامج التحول الصحي وبرنامج جودة الحياة، بما يعزز مفهوم الوقاية ويرفع كفاءة التشغيل ويطوّر نماذج تقديم الخدمة.

محفظة المبادرات ذات الأثر وأبرز المشاريع النوعية في المحور الثاني: نافـــذة المعرفـــة وعافيـــة المجتمع.

- **حزمة عقود استثمارية تتجاوز 2 مليار ريال (مدينة طبية ومشاريع جودة حياة):** محفظة مشاريع خدمية وتنموية تشمل مدينة طبية في محافظة الخبر، ومدينة ترفيهية على شاطئ نصف القمر، ومدينة عمالية في الجبيل. كما تضمنت تدشين 3 مشاريع نوعية ضمن مبادرة جودة الحياة، تشمل تطوير كورنيش الدمام، وأنسنة شوارع الراكة، وإنشاء مواقع جذب سياحي في حي الشاطئ، بما يعزز البيئة الحضرية ويدعم مؤشرات جودة الحياة في المنطقة.

- **مستشفى الموسى التخصصي (الخبر):** مشروع صحي قيد التنفيذ في حي البحر بمدينة الخبر على مساحة 45,000 م^2، وبطاقة استيعابية تصل إلى 400 سرير، مع مواقف تستوعب نحو 2,000 مركبة، ضمن مسار رفع جاهزية الخدمات الصحية وتوسيع الطاقة الاستيعابية.

- **مستشفى الكحال لطب العيون والليزك (الدمام):** استكمال مشروع مستشفى متخصص على طريق الملك فهد بالدمام يتكون من 5 طوابق، ويُعد الفرع الثالث ضمن سلسلة مستشفيات ومراكز الكحال الطبية في المدينة، دعمًا لتوسع خدمات الرعاية التخصصية.

- **أكاديمية أرامكو (الظهران):** مشروع تعليمي يوفّر بيئة تدريب وتعليم متقدمة لمنسوبي أرامكو وطلابها، ويُنفذ على طريق الأمير سلطان في الظهران، بما يعزز مسار تنمية المهارات وربط التعليم باحتياجات القطاعات الحيوية.

- **مركز الجبر لعلاج الإدمان "إرادة" (الأحساء):** مركز متخصص دُشّن في محافظة الأحساء بدعم من مؤسسة عبد العزيز ومحمد وعبد اللطيف حمد الجبر الخيرية، وبتكلفة إجمالية بلغت (45) مليون ريال، ضمن جهود تعزيز خدمات الرعاية الصحية والاجتماعية وتوسيع مظلة الدعم العلاجي.

- **مستشفى المانع (العزيزية - الدمام):** صرح صحي متكامل يضم 52 عيادة و185 سريراً بالإضافة إلى قسم شامل لغرفة الطوارئ يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، يعتبر إضافة حقيقية للقطاع الصحي في المنطقة الشرقية وخدمة المرضى والرعاية المتخصصة.

- **مستشفى سليمان الحبيب بالجبيل الصناعية:** جاري العمل على إنشاء مستشفى سليمان الحبيب بالجبيل الصناعية بسعة 145 سريرًا وبتكلفة تزيد عن 571 مليون ريال، من المتوقع أن يبدأ تشغيله في 2029، بينما يمثل استثمارًا مستقبليًا هامًا بالمنطقة.

- **مركز صحي الجعفري بالأحساء:** تم التشغيل المبدئي للمركز في يوليو 2023 بدعم من الدكتور عبدالرحمن الجعفري تجاوز 8 ملايين ريال، وهو أحد المراكز المنفذة بالهوية الجديدة ضمن مبادرات المشاركة المجتمعية وتجمع الأحساء الصحي.

أولويات تحسين الأثر: من العلاج إلى الوقاية... ومن المركز إلى القرب

وفي ظل هذا الرصيد المتقدم، تظهر مؤشرات القطاع فرصًا واضحة لتعظيم الأثر عبر أربعة مسارات متكاملة:

01 تعزيـــز الوقايـــة ونمـــط الحيـــاة الصحـي

تؤكد البيانات أهمية توسيع نطاق الوقاية والتوعية الصحية، بما يخفف العبء المستقبلي للأمراض المزمنة ويرفع جودة الحياة. ويشمل ذلك برامج مجتمعية مستمرة تُعزز النشاط البدني، والتغذية الصحية، والحد من التدخين، وتربط الوقاية بالمدرسة والحي والبيئة الحضرية، بوصفها أدوات يومية لصناعة الصحة.

02 رفع كفاءة الرعاية الأولية في المدن عالية الكثافة

تبرز الرعاية الأولية بوصفها "البوابة الأقرب" لصحة المجتمع. وتظهر المؤشرات أن كثافة المراكز تختلف باختلاف الكثافة السكانية؛ فعدد مراكز الرعاية الأولية لكل مائة ألف فرد يبلغ نحو (1.7) في الدمام مقابل ما يقارب (25) في قرية العليا. وتفيد هذه القراءة في تصميم تدخلات تتناسب مع طبيعة المدن الكبيرة التي يرتفع فيها الطلب، عبر زيادة الطاقة الاستيعابية، وتوسيع ساعات الخدمة، وتطوير نموذج "الرعاية القريبة" داخل الأحياء.

03 دعـــم الجاهزيـــة الإسعافية وخدمات الطريق

يُعزّز توسيع نطاق الاستجابة السريعة والإسعاف على الطرق السريعة والمناطق ذات المسافات الطويلة سلامة الحركة اليومية ويزيد من موثوقية الخدمة الصحية خارج النطاق العمراني. ويُعد هذا المسار جزءًا أساسيًا من اكتمال منظومة الصحة في منطقة تتسع جغرافيًا وتتنوع فيها الأنشطة الصناعية واللوجستية.

04 التحول الرقمي وتكامل مسارات الإحالة والخدمة

يمثّل التحول الرقمي رافعة عملية لرفع كفاءة التشغيل وتسهيل الوصول إلى الخدمة، وقد بدأت المنطقة بالاستفادة من أدوات مثل الاستشارات عن بعد والمنصات الرقمية. ويستهدف هذا المسار تقليص رحلة المريض بين المراكز والمستشفيات، ورفع تكامل البيانات، وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص ضمن نموذج تشغيل أكثر سلاسة واستدامة.

خلاصة هذا القطاع أن المنطقة الشرقية تمتلك منظومة صحية قوية ورضا مجتمعيًا مرتفعًا، ومع توسيع برامج الوقاية، وتطوير الرعاية الأولية في المدن الكبرى، ودعم الجاهزية الإسعافية، وتعميق التحول الرقمي، تزداد قدرة الخدمة الصحية على الاقتراب من الناس وتقديم أثر أوسع في جودة الحياة على مستوى المنطقة.

من المعرفة إلى العافية... مسارات تمكين الإنسان في الشرقية

يُقدّم محور «نافذة المعرفة وعافية المجتمع» صورة متكاملة عن ركيزتين تصنعان قيمة التنمية عندما تصل إلى الإنسان: التعليم بما يفتح أفق المهارة والابتكار، والصحة بما يضمن الجاهزية والطمأنينة واستمرارية العطاء. وتظهر المؤشرات أن المنطقة الشرقية تمتلك قاعدة معرفية وصحية متقدمة، مع فرص واضحة لتعظيم الأثر، وتوسيع نطاق الاستفادة، وترسيخ نهج يقرّب الخدمة من الناس ويرفع جودة الحياة على مستوى المحافظات.

وتتبلور مسارات العمل في هذا المحور ضمن خمس أولويات مترابطة:

01 تعليـــم يصنـــع المهـــارة ويُغـــذّي الابتكـــار

الخطوة القادمة في التعليم تتجه إلى تعميق المهارات التطبيقية والرقمية، وتوسيع مساحات التعلم التي تزرع التفكير والتحليل والعمل الجماعي، بما يزيد من قرب المخرجات من احتياجات الاقتصاد المحلي. ويأتي ضمن ذلك تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، وتفعيل برامج الإرشاد المهني المبكر، وتوسيع مسارات التدريب القصير التي تقود إلى فرص واضحة.

02 تعليـــم تقنـــي ومهنـــي أكثـــر جاذبيـــة ووضوحًا

تمتلك الشرقية مزايا اقتصادية تجعل التعليم التقني والمهني مسارًا طبيعيًا للنمو. وتعزيز جاذبيته يرتبط بتقديم نماذج نجاح ملموسة، ومسارات ترقٍ مهني واضحة، وفرص تدريب منتهٍ بالتوظيف، بما يرفع إقبال الشباب ويزيد من تزويد القطاعات الصناعية والخدمية بالكفاءات التطبيقية.

03 صحة أقـــرب... ورعاية أولية أقوى في المدن عالية الكثافة

تعظيم الأثر الصحي يبدأ من الرعاية الأولية والخدمة القريبة داخل الأحياء. وتُستخدم المؤشرات هنا كأداة توجيه لرفع الطاقة الاستيعابية حيث يرتفع الطلب، وتطوير نماذج تشغيل أكثر مرونة، بما يجعل الخدمة أسرع وأقرب وأكثر استجابة لحاجات السكان.

04 وقايـــةٌ تُدار بوصفهـــا استثمارًا في جـــودة الحيـــاة

يتجه النظام الصحي وطنيًا نحو تعزيز الوقاية ونمط الحياة الصحي، وهو اتجاه ينسجم مع بناء مجتمع أكثر حيوية. ويشمل ذلك توسيع برامج التوعية والفحص المبكر، ورفع حضور مبادرات النشاط البدني والتغذية الصحية، لتصبح الوقاية ممارسة يومية مدعومة بالمدينة والمدرسة والحي.

05 تكاملٌ مؤسسي بين التعليم والصحة... يصنع أثرًا مضاعفًا

حين تتقاطع المدرسة مع الصحة، تتقدّم التنمية البشرية بخطوتين معًا. ويمكن تعزيز هذا التكامل عبر إدماج مفاهيم الصحة في البيئة التعليمية بصورة عملية، وتفعيل برامج الصحة المدرسية، وتوسيع الشراكات البحثية والتدريبية بين المؤسسات الأكاديمية والمنشآت الصحية، بما يرفع جودة الكوادر ويُعزّز التعلم المستمر.

ويظل المرصد الحضري في هذا المحور عنصرًا داعمًا لصناعة القرار، عبر تحديث المؤشرات دوريًا، وربطها بمستهدفات البرامج الوطنية، وتقديم قراءات تساعد على توجيه الأولويات وقياس الأثر بوضوح.

ختامًا، تؤكد قراءة هذا المحور أن الاستثمار في المعرفة والعافية معًا هو الطريق الأكثر مباشرة لبناء مجتمع مُمكّن، واقتصاد أكثر جاهزية، وجودة حياة أكثر استقرارًا. ومع توظيف البيانات كأداة توجيه، تتقدم المنطقة الشرقية بثقة نحو مستقبل يزداد فيه أثر التعليم عمقًا، وتزداد فيه الرعاية الصحية قربًا، وتترسّخ فيه مقومات الازدهار الإنساني على مستوى المنطقة.

المحور الثالث:

التكامل التنموي في البنية التحتية والنقل والاتصالات

القطاعات: البنية التحتية والاتصالات، النقل والخدمات اللوجستية

طريق الملك فهد - الدمام

حين تتحرك الشرقية... تتحرك معها سلاسل القيمة

لا تُختبر التنمية في المنطقة الشرقية في عدد المشاريع، بل في سهولة الحركة، كحركة الناس إلى أعمالهم، وحركة البضائع إلى أسواقها، وحركة الخدمات إلى مستحقيها. لذلك تبدو البنية التحتية والنقل والاتصالات كأنها "لغة واحدة"؛ متى اتسقت مفرداتها، اتسق معها اقتصاد المنطقة وجودة الحياة فيها.

وتشير قراءة المؤشرات إلى أن المقومات الاستراتيجية متاحة، وأن الأثر الأعلى يرتبط بدرجة الترابط بين عناصر المنظومة، عمران يقرأ الحركة اليومية، وأصول تُدار كسلسلة تشغيل واحدة، ونمو لوجستي يعزز التنافسية مع الحفاظ على انسيابية المدن.

شبكة واحدة بثلاثة خيوط: البنية التحتية والنقل والرقمنة في سباق التنمية

حين تقرأ الشرقية من زاوية البنية التحتية والنقل والاتصالات، تظهر كمنظومة واحدة لا كقطاعات متجاورة. فشبكات المياه والكهرباء والطرق، وحركة التنقل والشحن، والبنية الرقمية التي تدير وتراقب وتحسّن... كلها خيوط في نسيج واحد. قوة هذا النسيج لا تقاس بصلابة خيطٍ منفرد، وإنما بقدرة الخيوط الثلاثة على العمل بإيقاع متقارب؛ فإذا تسارع خيط وتعثر آخر، ظهرت الكلفة في الزمن، والموارد، ورضا السكان.

أولًا: التخطيط العمراني يحدد تكلفة البنية التحتية والنقل

تشهد المنطقة امتدادًا عمرانيًا أفقيًا واسعًا وكثافات أقل مما تحتاجه الشبكات لتعمل بكفاءة. في القلب الحضري (حاضرة الدمام، محافظتي القطيف ورأس تنورة) تبدو الخدمات أوسع تغطية، والطرق أكثر كفاءة، والاتصالات أعلى جودة. وفي بعض المحافظات الأبعد مثل العديد والبيضاء، تُقرأ المؤشرات الاجتماعية على نحوٍ أقل ارتياحًا، لأن امتداد الشبكات يتأخر أو يتفاوت في الجودة.

ثانيًا: ضغط التمدد يرفع الكلفة ويزيد الاعتماد على المركبة

كل كيلومتر جديد في التوسع الأفقي يعني كيلومترًا إضافيًا من الأنابيب والأسلاك والأسفلت ثم صيانة طويلة الأجل. وتكشف المؤشرات جانبًا من هذه الآثار، انخفض نصيب الفرد من شبكات المياه إلى نحو (3.7) متر للفرد، بما يعكس أثر الامتداد على كفاءة التغطية. وفي النقل، يزداد الاعتماد على المركبة الخاصة مع قلة البدائل، حتى ارتفع متوسط ملكية المركبات إلى (2.8) مركبة خاصة لكل أسرة.

هذه الأرقام لا تشرح نمط التنقل فقط، بل تفسّر ضغط الصيانة، وارتفاع الطلب على الخدمات والطرق وصيانتها، وتزايد التحديات المرتبطة بالازدحام والسلامة والبيئة.

ثالثًا: مفارقة "الطرق كثيرة... والوقت أطول" مع فرصة رقمية كبيرة

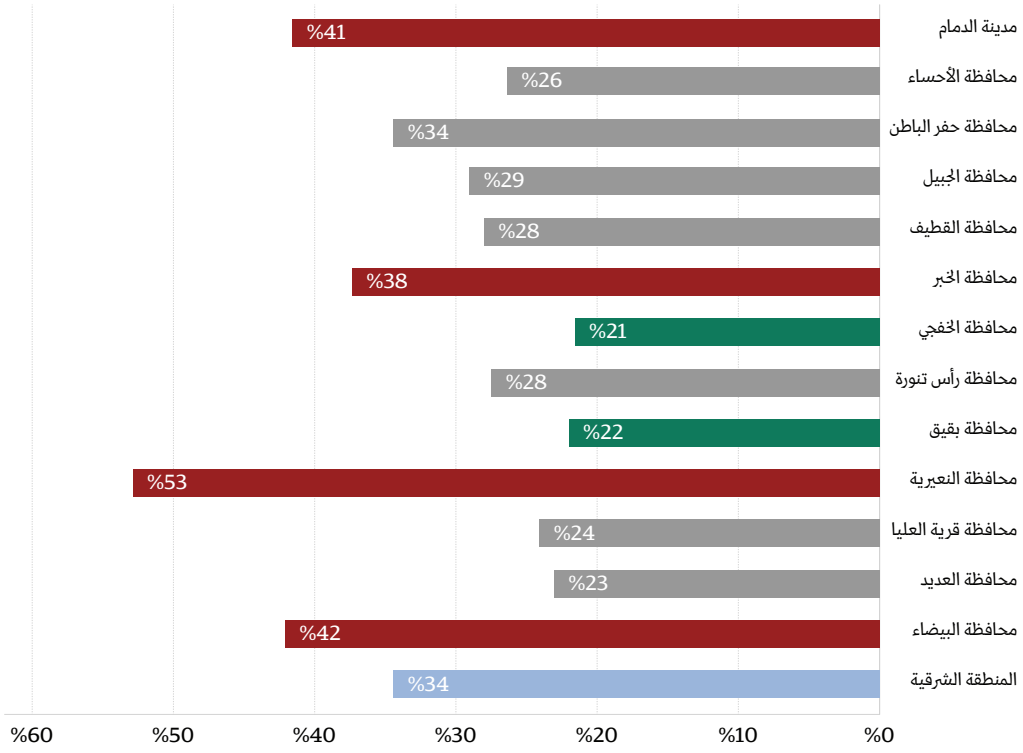

يوضح الرسم معدل زيادة زمن الوصول عند الإزدحام بالدقيقة في المنطقة الشرقية لعام 2024م

تحسّن مؤشر أطوال الطرق الحضرية المعبدة للفرد من (4.53) كيلومتر لكل ألف فرد في 2020 إلى نحو (6.2) كيلومتر لكل ألف فرد، متجاوزًا المتوسط الوطني (5.1) كيلومتر. ورغم ذلك، لا تزال تجربة التنقل اليومية تظهر الاختناق في المحاور الرئيسية، حيث بلغ متوسط الرحلة إلى العمل نحو (22) دقيقة في الظروف العادية، بينما تضيف تأخيرات الازدحام حوالي ثلث زمن الرحلة يوميًا؛ أي أن الرحلة تتمدد فعليًا في ساعات الذروة. وتشير الاستطلاعات إلى أن أكثر من (50%) من السكان يتأثرون بالازدحام بصورة مباشرة، خصوصًا في مدن مثل الدمام والخبر والجبيل.

لا يرتبط السبب بطول الطرق وحده، بل بهيكل الشبكة وعلاقتها بنمط العمران المتشتت، مع فجوة مستمرة في بدائل النقل العام والتكامل بينها.

في قطاع الاتصالات، يحمل الخيط الرقمي نقاط قوة واضحة، حيث بلغت اشتراكات النطاق العريض إلى (7.8) اشتراك لكل مائة فرد مقابل متوسط المملكة (6.2)، ومتوسط سرعة الإنترنت عريض النطاق ارتفع بنحو (370%) خلال الفترة 2017–2020، وبلغت نسبة الأسر المستخدمة للإنترنت نحو (99.6%) هذه القفزة الرقمية تمنح الشرقية أفضلية تنافسية، لكن أثرها الكامل يتطلب ربط التقنية بالنقل والخدمات والتي تتمثل في إدارة مرور ذكية، معلومات آنية، وتكامل تطبيقات التنقل، وهي مجالات ما زالت قابلة لتسريع النضج فيها، مع الانتباه لتفاوت الخدمة بين المدن الكبرى وبعض المناطق الأبعد.

رابعًا: تحديات الخدمات الحضرية واستدامة الموارد

ارتفعت نسبة السكان في الخدمات الحضرية المشمولين بخدمات جمع النفايات بانتظام إلى (87.8%) في عام 2021، ومع ذلك يبقى هامش خارج التغطية. وفي الاقتصاد الدائري، لا تزال نسبة إعادة التدوير منخفضة عند (2.2%) مقارنة بمتوسط المملكة (3.9%) فرصة واضحة لرفع الكفاءة وتقليل العبء البيئي.

محفظة المبادرات ذات الأثر وأبرز المشاريع النوعية في المحور الثالث: التكامل في البنية التحتية والنقل والاتصالات.

01 **مخطط تطوير مطار الملك فهد الدولي (اعتماد المخطط العام + تكامل النقل):** تشمل اعتماد المخطط العام وإطلاق حزمة مشاريع تطويرية، مع إدماج النقل العام عبر محطتي مترو داخل المطار وربط المطار بشبكة السكك الحديدية الوطنية، بما يعزز تكامل الربط الجوي–الحديدي ويرفع كفاءة الوصول للمطار.

02 **رفع الطاقة التشغيلية لمطار الملك فهد حتى 2030:** مستهدف رفع الطاقة التشغيلية إلى 77 طائرة و32 مليون مسافر، بما يعزز قدرة المطار على استيعاب النمو ويدعم تنافسية الربط الجوي للمنطقة.

03 **تعزيز شبكة الوجهات الجوية من مطار الملك فهد الدولي حتى 2030 (ناقل وطني اقتصادي + توسع الناقلات):** إطلاق ناقل وطني اقتصادي جديد من مطار الدمام مع مستهدف الوصول إلى 24 وجهة داخلية و57 وجهة دولية بحلول 2030، إلى جانب خطط التوسع التشغيلي للناقلات بما يرفع مرونة الحركة الجوية وتنوع الوجهات.

04 **صالة الطيران العام بمطار الملك فهد:** دشن أمير الشرقية مشروع صالة الطيران العام في مطار الملك فهد الدولي بالدمام والتي تعد الأحدث من نوعها بالمملكة ويضم المشروع مواقف طائرات تتسع لـ 4 طائرات في وقت واحد إضافة إلى صالة لإنهاء إجراءات السفر وخدمات مساندة ومواقف سيارات لتعزيز خدمات الطيران العام ورفع جودة تجربة المسافرين والخدمات المساندة.

05 **قطار السعودية قطر السريع:** هو خط استراتيجي يربط المنطقة الشرقية (الدمام/الهفوف) والرياض بالدوحة بطول 785 كم وسرعة تتجاوز 300 كم/ساعة. يُتوقع إنجازه خلال 6 سنوات، ويخدم نحو 10 ملايين راكب سنويًا، مع توفير 30 ألف وظيفة، وتعزيز التكامل الاقتصادي واللوجستي عبر نقل أسرع وأكثر أمانًا.

06 **النقل العام بالحافلات في الأحساء:** شبكة نقل حضرية حديثة تغطي 336 كم عبر 10 مسارات و135 محطة تضم 41 حافلة، ضمن مسار تحسين التنقل داخل المحافظة ودعم جودة الحياة.

07 **البنية الرقمية الداعمة للتنقل والاقتصاد (مراكز بيانات الفنار):** استثمارات بنحو 1.4 مليار دولار لإنشاء 4 مراكز بيانات في المملكة موزعة بين الرياض والدمام، لدعم البنية الرقمية ومتطلبات الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي وأمن البيانات.

08 **النقل العام بالحافلات في حاضرة الدمام ومحافظة القطيف:** شبكة نقل عام تتكون من 8 مسارات ترددية بإجمالي أطوال يبلغ 453 كيلومترًا، مدعومة بـ212 محطة توقف و85 حافلة حديثة، بما يسهم في تعزيز كفاءة التنقل وتحسين خدمات النقل العام داخل الحاضرة والمحافظة.

09 **رفع كفاءة شبكة الطرق في الأحساء ضمن حزمة تنموية (992 مليون ريال):** صيانة وتطوير طرق زراعية ورئيسية بطول إجمالي 190 كم ضمن حزمة مشاريع بلدية وتنموية بتكلفة 992 مليون ريال، بما يعزز السلامة المرورية ويدعم الأنشطة الزراعية والتنموية.

حلقات التكامل الثلاث: حيث يتضاعف الأثر

أولًا: تكامل العمران والحركة اليومية

التمدد الحضري يحدد شكل التنقل تلقائيًا. وكلما اقتربت الخدمات ومراكز النشاط من الأحياء، تحسنت كفاءة الرحلات واتسعت خيارات الوصول، وارتفع مستوى الراحة في المدينة. هنا يتقدم النقل العام عندما يُصمَّم معه المكان من البداية: كثافات مناسبة، محاور واضحة، ومسارات وصول ميسّرة.

ثانيًا: تكامل الأصول الاستراتيجية وسلاسل التشغيل

المطار والموانئ وشبكات الربط تظهر قيمتها كاملة عندما تعمل كمنظومة متصلة، من إجراءات أسرع، انتقالات أوضح، وخدمات رقمية تختصر زمن المعاملة وترفع موثوقية الأداء. في هذه الحلقة، يتحول الأصل من "موقع كبير" إلى "منصة تشغيل" تُحسن تنافسية المنطقة.

ثالثًا: تكامل اللوجستيات مع انسيابية المدن

النمو اللوجستي مكسب اقتصادي، ويزداد أثره عندما تُدار حركة الشحن عبر مسارات ومراكز تقلل التداخل مع الحركة اليومية داخل المدن. بالإضافة لممرات شحن مخصصة، ومراكز بضائع خارج النطاقات السكنية، تسهم في تعزيز كفاءة الاقتصاد وتحافظ على هدوء الإيقاع الحضري.

مرتكزات التحسين: ستة مبادئ عملية

01 مواءمة استخدامات الأراضي مع قرارات النقل منذ التخطيط، بحيث تكون سهولة الوصول جزءًا من تصميم الأحياء الجديدة.

02 منظومة متعددة الوسائط: نقل عام عالي الجودة، نقاط انتقال مريحة، وبيئات مشي مناسبة في المواقع الأعلى كثافة.

03 إدارة الحركة في المراكز الحضرية بأدوات تنظيمية وتشغيلية ترفع الانسيابية وتحسن تجربة المدينة.

04 تعظيم دور المطار عبر تطوير الخدمات المساندة وربط الرحلة بسلاسل النقل الأخرى.

05 توجيه الشحن الثقيل إلى ممرات وقرى بضائع خارج المدن لتعزيز السلامة المرورية وتحسين جودة الحياة.

06 البيانات بوصفها "عقل المنظومة": قياس آني، مراكز تحكم، وربط مؤسسي يرفع دقة القرار اليومي وطويل الأجل.

تمضي الشرقية بثقلها الاستراتيجي نحو مرحلة تتقدم فيها التنافسية وجودة الحياة معًا. ومفتاح ذلك بسيط في فكرته، عميق في أثره، منظومة مترابطة تقرب الخدمات من الناس، وتحسن تشغيل الأصول، وتدير النمو اللوجستي بانسياب يحفظ للمدينة إيقاعها.

معادلة التكامل: كيف يتضاعف العائد بالربط ويرفع الكفاءة

في ختام هذا التحليل، تتقدم صورة واحدة بوضوح، قيمة الإنجاز لا تُقاس بحجم الأصول وحده، بل بمدى اتصالها وقدرتها على العمل كمنظومة واحدة. قد ترتفع مؤشرات الطرق، وتتسارع تغطية الإنترنت، وتتوسع شبكات الخدمات؛ غير أن الأثر الأكبر يظهر حين تتقاطع هذه المسارات وتخدم بعضها بعضًا. هنا يتضاعف العائد، طريق يدار رقميًا يختصر وقتًا ويقلّل كلفة، وبنية تخطط مع النقل تقلّل أعمال "الإعادة" وتثبت جودة الخدمة، ورقمنة تتصل بالتشغيل ترفع الاعتمادية وتحسن تجربة الحياة اليومية.

وتحديدًا، تبدو فرصة "تعظيم الأثر" في نقطتين واضحتين، ربط النقل بالقدرات الرقمية بشكل أعمق تشمل (إشارات ذكية، معلومات فورية، إدارة حركة آنية)، بالإضافة إلى مواءمة النمو العمراني مع جاهزية البنية التحتية بحيث تأتي الخدمات متزامنة مع التوسع. هذا النوع من الربط لا يضيف رفاهًا تقنيًا؛ يضيف انضباطًا ماليًا وتشغيليًا، ويجعل الاستثمار في الأصول أوضح عائدًا وأسرع أثرًا.

ومن هذه الزاوية، تتبلور ثلاث ركائز عملية للمستقبل، بصياغة تركز على ما يصنع الفرق في الكفاءة والنتائج:

أولًا- مرونة التخطيط واستباق النمو: اعتماد تخطيطٍ مرن يوجّه التوسع ويزيد الكثافة حيث تتوفر الشبكات والخدمات، مع تفعيل تطوير الأراضي غير المستغلة داخل المدن قبل التمدد إلى أطراف جديدة. هذا المسار يرفع كفاءة الإنفاق، ويقلّل أطوال الشبكات المطلوبة، ويجعل صيانة الخدمات أقل كلفة وأكثر استقرارًا، مع جاهزية أعلى للتعامل مع تغيرات الموارد والظروف المناخية عبر شبكات مياه أكثر تنوعًا، وشبكات كهرباء أقدر على توزيع الأحمال واستيعاب مصادر متجددة.

ثانيًا- تكامل التنفيذ والمؤسسية والبيانات: إنشاء منصة تنسيقية دائمة توحد مسارات المشاريع بين النقل والبلديات والمياه والكهرباء والاتصالات، بحيث يصبح أي مشروع طريق أو حي جديد "حزمة واحدة" منذ التصميم، يشمل مسارات الخدمات، وتموضع الكابلات، وإدارة الحركة، وخطة التشغيل. ويواكب ذلك منصات بيانات مركزية تستقبل معلومات آنية عن المرور واستهلاك الطاقة وضغط المياه، وتحوّلها إلى قرارات تشغيل فورية، تشمل تعديل توقيت الإشارات، توجيه الحركة اللوجستية، تحسين توزيع الأحمال، وتقليل الفاقد. وعندما تتحدث الأنظمة التقنية بلغة واحدة، ترتفع الاعتمادية، وتتحسن الخدمة، وتصبح تجربة التنقل أكثر سلاسة بمعلومات دقيقة في الوقت الحقيقي.

ثالثًا- استدامة الموارد كرافعة اقتصادية وجودة حياة: في المياه، الاتجاه نحو اقتصاد دائري يرفع إعادة الاستخدام ويستثمر مياه الأمطار ويخفض الهدر. في الطاقة، رفع الكفاءة وتقليل الفاقد وتوسيع الاعتماد على الحلول المتجددة في الإنارة والمباني والمشاريع الجديدة. وفي النقل، جعل البدائل خيارًا عمليًا عبر نقل عام مريح وآمن، وبنية مشي ودراجات قابلة للاستخدام اليومي. وتبقى دلالة الرقم هنا واضحة، نصيب الفرد من مسارات الدراجات في الشرقية يبلغ (0.3) كيلومتر لكل مائة ألف فرد، وهي مساحة فرصة كبيرة لبناء تنقل نشط ينعكس على الصحة والسلامة والبيئة، ويخفف ضغط المركبات مع الوقت.

كل خطوة يتم اتخاذها لربط البنية والنقل والرقمنة في مسار واحد، تعني خدماتٍ أرسخ، وتشغيلًا أكفأ، وزمنًا أقل هدرًا، وعائدًا أعلى على الاستثمار وبذلك تتحول الأصول من "موجودات منفصلة" إلى منظومة فرص متكاملة تعمل لصالح التنمية وجودة الحياة معًا.

المحور الرابع:

البيئة والاستدامة

القطاعات: البيئة

كورنيش الدمام

بين وهج المصانع وظلال الواحات: فرصة شرقية لصناعة توازنٍ سعودي جديد

المنطقة الشرقية تحمل ميزة نادرة هنا، تتجاور الصناعة الكبرى مع مدن متسارعة، وتعيش البيئة في تماس يومي مع منظومة إنتاج ضخمة. وهذه البيئة المتكاملة تُشكّل مساحة ابتكار حقيقية، إذ إن أي تحسين في الكفاءة هنا لا يقتصر أثره على المستوى المحلي، بل يتحول إلى نموذج وطني قابل للتعميم.

المياه... وفرة مضمونة، وكلفة يمكن خفضها بالتقنية والسلوك

في ملف المياه، تظهر الشرقية قدرة عالية على تأمين الإمداد بفضل التحلية، وهذا في حد ذاته إنجاز تنموي في بيئة شحيحة الموارد العذبة.
المؤشر الأوضح:

نسبة المياه المحلاة في الشرقية بلغت (71.5%) من إجمالي المياه المنتجة في 2021، مقارنةً بنحو (64.8%) على مستوى المملكة. هذه "الوفرة" تمنح استقرارًا للسكان والصناعة، لكنها تذكّرنا بحقيقة استراتيجية، الماء هنا مرتبط بالطاقة ارتباطًا مباشرًا، لأن التحلية كثيفة الاستهلاك للطاقة. لذلك، نجاح إدارة المياه لا يقاس بالتوفر فقط، بل بقدرة المنظومة على خفض الكلفة البيئية والتشغيلية للوفرة نفسها.

أما على مستوى الاستهلاك، فالمؤشرات تظهر مجالًا كبيرًا للتحسين مع وجود تقدم واقعي:

متوسط استهلاك الفرد من المياه في الشرقية بلغ (342) لتر للفرد في اليوم في عام 2021 مقابل (278) كمعدل وطني، لكنه انخفض بمقدار (64) لتر للفرد مقارنة بما كان عليه قبل بضع سنوات. وهذا مكسب شديد الأهمية، حيث إن التحسن هنا يعني تقليل ضغط مزدوج على المياه وعلى الطاقة معًا.

وتبقى ميزة الشرقية أنها ليست بيئة واحدة:

وجود 13 محافظة بمساحة إجمالية تمتد على أكثر من 529 ألف كم2 وبساحل يطل على الخليج العربي وتفاوت اعتماد المحافظات على مصادر المياه من مصادر جوفية ومياه محلاة، هذا التباين لا يُعقّد الحل، بل يُحسّنه، لأنه يدفع نحو سياسات دقيقة حسب المكان بدل الحلول العامة، ويجعل الاستدامة البيئية أكثر واقعية وقابلية للقياس.

جانب من تدشين صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز لمشاريع البيئة والمياه

ثالثًا: كفاءة البنية التحتية للمياه والصرف الصحي... حين تتحول الوفرة إلى كفاءة

بعد أن رسّخت التحلية وفرة الإمداد، تتقدم الاستدامة خطوة إضافية، كفاءة الشبكة. فالقيمة الحقيقية للماء لا تقاس بما ينتَج فحسب، بل بما يصل فعليًا إلى المستهلك دون هدر يثقل كلفة التشغيل ويستنزف الطاقة المصاحبة للإنتاج.

وتظهر مؤشرات الفاقد المائي تباينًا لافتًا داخل المنطقة الشرقية يعكس اختلاف مراحل التطوير وأولويات الصيانة من محافظة إلى أخرى. فقد نجحت الأحساء في تقليص تسرب المياه إلى نحو (15%) في عام 2021، بينما ترتفع النسبة في الجبيل الصناعية إلى قرابة (36%) في عام 2021، وتقترب في حفر الباطن من (32%) ومع كون متوسط الفاقد في الشرقية أعلى من المعدل الوطني البالغ (25%)، فإن الصورة هنا لا تُقرأ كملاحظة سلبية، بل خريطة فرص تحسين واضحة المعالم، فكل انخفاض في الفاقد يعني ماءً أقل يحتاج إلى إنتاج، وطاقة أقل تستهلك، وكفاءة أعلى في الإنفاق التشغيلي.

ويمتدّ المعنى ذاته إلى الصرف الصحي. فقد تحقق تقدم ملحوظ في التغطية والمعالجة في مدن المنطقة، غير أن اكتمال الأثر البيئي يتطلب سدّ الثغرات المتبقية في القرى والتجمعات الأصغر، بما يحد من الاعتماد على الحلول التقليدية ويعزز سلامة المياه الجوفية. كما أن رفع كفاءة محطات المعالجة وتعظيم الاستفادة من المياه المعالجة في الريّ والاستخدامات الصناعية يفتح بابًا مهمًا لاقتصاد مائي أكثر تدويراً واستقرارًا.

وفي هذا السياق يتضح أن الرضا العام عن الوضع البيئي والخدمات ذات الصلة في الشرقية بلغ نحو (79%) لعام 2022؛ وهي دلالة على قاعدة خدمية متماسكة يمكن البناء عليها للانتقال من "توفير الخدمة" إلى "ترقية كفاءتها" بصورة أعمق.

رابعًا: إدارة النفايات وإعادة التدوير... من خدمة نظيفة إلى اقتصاد دائري

في ملف النفايات، تُحسَب للمنطقة الشرقية كفاءة الخدمة الأساسي، جمع منتظم حدّ من مظاهر التلوث المباشر وحافظ على نظافة المدن. غير أن الاستدامة البيئية تتحدد عند السؤال التالي مباشرة: "ماذا يحدث بعد الجمع؟"، فهنا تتكون الكلفة البيئية أو تتولد الفرصة الاقتصادية.

وتشير البيانات إلى اعتماد واسع على الدفن الصحي؛ إذ بلغت نسبة المخلفات التي يجري التخلص منها عبر الدفن نحو (97.4%) في عام 2022. وهذه النسبة، بقدر ما توضح نمط المعالجة السائد، تبرز في الوقت ذاته فرصة تطوير كبيرة: فالتوسع في الفرز من المصدر، وبناء سلاسل معالجة أكثر تقدمًا، وتنشيط سوق المواد المعاد تدويرها جميعها مسارات قادرة على تحويل جزء معتبر من النفايات إلى موارد، بما يخفض الضغط على المرادم ويخلق نشاطًا اقتصاديًا جديدًا.

ومن المهم الإشارة إلى أن بعض الأعوام شهدت جهودًا رفعت معدل التدوير مؤقتًا خلال 2020–2021، قبل أن يتراجع لاحقًا؛ وهي إشارة إلى أن الإمكانات موجودة، لكن المطلوب هو تثبيت المنظومة لا تشغيلها مؤقتًا، ووضع حوافز تجعل المشاركة المجتمعية سهلة ومجدية. ومع تنامي الوعي البيئي في المنطقة عبر مبادرات التشجير وتنظيف الشواطئ، تبدو البيئة الاجتماعية أكثر استعدادًا لترجمة الوعي إلى سلوك يومي متكرر حين تتوفر الأدوات المناسبة.

خامسًا: جودة البيئة الحضرية... الرصد يتسع والخضرة تتقدم

تحتضن المنطقة الشرقية مزيجًا نادرًا يجمع ثقل الصناعة وامتداد الساحل وحضور الواحات؛ وهو مزيج يفرض إدارة بيئية دقيقة، وفي الوقت نفسه يمنح فرصًا واسعة لتحسين جودة الحياة عبر حلول قابلة للقياس.

فعلى مستوى جودة الهواء، يعكس تطور الرصد البيئي اهتمامًا واضحًا بتوسيع نطاق المتابعة وتحسين دقة القراءة؛ إذ ارتفع عدد محطات الرصد من (22) محطة عام 2015 إلى (25) محطة عام 2021. وهذه الزيادة تعزز القدرة على فهم أنماط الملوثات وتحديد أولويات المعالجة، خصوصًا في البيئات الصناعية والحضرية كثيفة الحركة. وفي موازاة ذلك، تظهر المؤشرات جانبًا مطمئنًا في البيئة الحضرية الصوتية؛ إذ انخفضت نسبة من يعانون من التلوث الضوضائي إلى (14.9%)، بما يعكس أثر توزيع الاستعمالات وتطور بعض ممارسات التخطيط.

أما المساحات الخضراء، فقد حققت الشرقية تحسنًا ملموسًا رغم الطبيعة الصحراوية؛ إذ ارتفع نصيب الفرد إلى نحو (4.5) متر مربع للفرد عام 2023، مقتربًا من متوسط المملكة (4.6) متر مربع، مع بقاء فجوة قياسًا بالتوصية الدولية البالغة (9) متر مربع للفرد. وتزداد قوة هذا المسار مع مساهمة المنطقة في مبادرات التشجير الكبرى؛ حيث تم تسجيل زراعة أكثر من (31) مليون شجرة ضمن مبادرة السعودية الخضراء. وتكمن القيمة هنا في تثبيت هذا الزخم وتوجيهه نحو توزيع حضري أكثر عدالة وفاعلية، بحيث تعمل الخضرة كبنية تحتية طبيعية تحسّن الهواء وتلطّف المناخ وترفع جودة الحياة.

محفظة المبادرات ذات الأثر وأبرز المشاريع النوعية في المحور الرابع: البيئة والاستدامة، التي دُشّنت مؤخرًا.

01 محطـــة الخفجـــي لتحليـــة الميـــاه (تحلية بالطاقـــة الشمسية):

مشروع لتعزيز أمن الإمداد المائي باستخدام تقنيات تحلية تعتمد على الطاقة الشمسية، بطاقة إنتاجية 90,000 م^3/يوم، بما يدعم الاستدامة ويخفض الانبعاثات.

02 محطتـــــا الوسيـــــع والحيـــراء لتحليـــــة الميـــاه:

تدشين محطتين لتعزيـــز منظومـــة إمدادات الميـــاه ورفع موثوقيتها، ضمن مسار استدامة الموارد المائية في المنطقة.

03 منـتزه المانجـروف البيئـي (محميـة القـرم) في جزيـرة دارين وتـاروت:

أول محمية لأشجار القرم في المملكة، تستهدف حماية نحو 64 كم^2 من الموائل البحرية (غابات قرم، مستنقعات مالحة، أعشاب بحرية)، مع مرافق للزوار والبحث العلمي، بما يعزز حماية التنوع الحيوي والوعي البيئي.

04 مدينـــة الاستدامـــة (إدارة وتدويـــر النفايـــات) بالمنطقة الشرقية:

مشروع بيئي متكامل على مساحة 1.6 مليون م^2، بالتعاون مع شركة سرك (التابعة لصندوق الاستثمارات العامة)، وبتكلفة تصل إلى 7 مليارات ريال، لتقديم حلول شاملة لإعادة تدوير مختلف أنواع النفايات.

05 تطويـــــر كورنيـــــش الدمـــــام (ضمن مبادرة جـــــودة الحياة):

تطوير واجهة حضرية ومسارات وأنشطة داعمة لجودة البيئة الحضرية، بما يوسّع خيارات الحركة النشطة ويعزز المشهد العام على الواجهة البحرية.

06 تطوير "بحر الراكة" وتحسين تجربة الواجهة البحرية بحي الشاطئ (الخبر):

مشروع تطوير شامل للواجهة البحرية يركز على تحسين المشهد الحضري ورفع جودة الفضاءات العامة والمرافق، بما يعزز قابلية الوصول والأنشطة على الواجهة.

07 شركة "دان" (صندوق الاستثمارات العامة) – 3 منتجعـــات بالأحســـاء:

تطوير مشاريع ريفية/بيئية في الأحساء على مساحة تقارب 1.8 مليون م^2 تشمل 3 منتجعات (زراعي/بيئي/مغامرات)، بما يدعم استدامة الوجهات الطبيعية وتعظيم الاستفادة من المقومات الزراعية والبيئية.

أولويات المرحلة القادمة

- تعزيز الاقتصاد الدائري من خلال التوسع في إعادة تدوير النفايات وتقليل الاعتماد على الدفن الصحي، بما يخلق فرصًا استثمارية وصناعات خضراء جديدة.
- الاستفادة من وفرة المياه المحلاة لتدعيم النمو السكاني والصناعي مع تطوير تقنيات أكثر كفاءة وأقل استهلاكًا للطاقة.
- التوسع في استخدام المياه المعالجة في الري والاستخدامات الصناعية لدعم الاستدامة وتقليل الضغط على الموارد المائية التقليدية.
- تنمية البنية البيئية والسياحية عبر مشاريع الواجهات البحرية، والمتنزهات البيئية، والمساحات الخضراء، بما يعزز جودة الحياة والجذب الحضري.
- رفع تنافسية المنطقة الشرقية كوجهة للاستثمار الصناعي المستدام منخفض الانبعاثات.
- تعزيز الابتكار البيئي والتقنيات النظيفة في مجالات التحلية، ومعالجة النفايات، وكفاءة الطاقة والمياه.
- الاستفادة من التباين الجغرافي بين الواحات والمدن الساحلية لتطبيق سياسات مائية وبيئية أكثر دقة وفعالية حسب طبيعة كل نطاق.
- توسيع مبادرات التشجير والبنية التحتية الخضراء لتحسين المناخ الحضري وجودة الهواء وتقليل الجزر الحرارية.

مرتكزات التحسين: نحو كفاءة أعلى للموارد

01

خفض متوسط استهلاك الفرد من المياه في المنطقة الشرقية ليقترب من المعدل الوطني عبر برامج الترشيد والتقنيات الذكية.

02

تقليل الفاقد المائي في بعض المحافظات، خاصة الجبيل وحفر الباطن، من خلال تحديث الشبكات ورفع كفاءة الصيانة والرصد.

03

رفع كفاءة محطات معالجة مياه الصرف الصحي والتوسع في إعادة استخدام المياه المعالجة بصورة أكبر.

04

تقليل الاعتماد الكبير على الدفن الصحي عبر رفع معدلات الفرز وإعادة التدوير وبناء منظومة متكاملة لإدارة النفايات.

05

تحويل الجهود المؤقتة في إعادة التدوير إلى منظومة تشغيلية مستدامة مدعومة بالحوافز والتشريعات والحوكمة.

06

زيادة نصيب الفرد من المساحات الخضراء للوصول إلى المستويات الموصى بها عالميًا وتحسين توزيعها داخل المدن.

07

تعزيز جودة الهواء في البيئات الحضرية من خلال التوسع في الرصد البيئي، وتطوير منظومات المراقبة والمتابعة المستمرة للمؤشرات البيئية.

08

تحسين التكامل بين الماء والطاقة والنفايات ضمن إطار "الاقتصاد الدائري" لتقليل الهدر ورفع كفاءة الموارد.

الشرقية... من واحة النفط إلى واحة الاستدامة

التحول إلى الاستدامة في الشرقية ليس استبدالًا لنجاح سابق، بل انتقال من «وفرة تشغيلية» إلى «وفرة مستدامة عالية الكفاءة». فثقل الصناعة والبنية المتقدمة يمنح المنطقة ميزة نادرة، تكمن في القدرة على تقليل كثافة الموارد دون إبطاء عجلة النمو، بحيث يصبح كل تقدم اقتصادي أقل طلبًا للماء والطاقة وأخف أثرًا على الهواء والمدينة. هنا تظهر فرصة الشرقيّة الحقيقية، تحويل تحديات الماء والطاقة والنفايات من كلفة تشغيلية إلى مجالٍ للابتكار والإنتاجية وتنافسية الاستثمار.

المعادلة التي يرسمها هذا المحور بسيطة في جوهرها، الماء والطاقة والهواء سلسلة واحدة؛ أي تحسين في طرفها ينعكس على الطرفين الآخرين. لذلك فإن ما تحتاجه المرحلة القادمة ليس وفرة مشاريع متفرقة، بل «هندسة تكامل» تغلق الدورات، دورة الماء (من إنتاج إلى استخدام إلى إعادة استخدام)، ودورة الطاقة (من استهلاك إلى كفاءة إلى مزيج طاقة أمثل)، ودورة المواد (من جمعٍ ودفنٍ إلى فرزٍ وقيمةٍ اقتصادية). ومع هذا المنطق تتقدّم الاستدامة من كونها ملفًا بيئيًا إلى كونها تحسينًا في أداء المدينة والصناعة معًا، مدينة أسهل عيشًا، وصناعة أكثر رشادة، وخدمات أكثر كفاءة، وأثر بيئي تحت السيطرة.

بهذا المعنى، تصبح «واحة الاستدامة» امتدادًا طبيعيًا لـ «واحة النفط»، نفس روح الريادة، ولكن بأدوات القرن الجديد كفاءة أعلى، هدر أقل، وجودة حياة أهدأ وأكثر توازنًا.

المحور الخامس

هوية المكان وذاكرة المجتمع

القطاعات: الثقافة والتراث، السياحة والترفيه

قلعة تاروت - محافظة القطيف

من المهرجان إلى المتحف: ثقافة تُجدِّد جمهورها.. وسياحة تُعمِّق معناها

تُقرأ التنمية في المنطقة الشرقية بأكثر من معيار، تُقرأ بأرقام الصناعة والاستثمار، كما تُقرأ بقدرة المدن على حفظ ذاكرة المكان وصناعة رواية جاذبة للحاضر والمستقبل. هنا يتقاطع قطاع الثقافة والتراث مع قطاع السياحة والترفيه تقاطعًا طبيعيًا؛ لأن الهوية تزدهر حين يتحول الإرث المادي واللامادي إلى تجربة معاصرة، يجد فيها السكان معنى الانتماء، ويجد فيها الزائر سببًا للبقاء والعودة.

وتكشف المؤشرات أن الشرقية تملك مادة غنية للحكاية، ومعها زخم سياحي وترفيهي متنامٍ؛ غير أن اكتمال الأثر يتطلب أدوات ثقافية أوسع تعطي هذا الزخم عمقًا واستمرارية. فعندما تتقدم الحركة السياحية ويظل المحتوى الثقافي محدود الحضور، تصبح التجربة سريعة الأثر وقصيرة المدى؛ وعندما تتسع المنصات الثقافية وتُدار بمنطق التجربة، تتحول إلى رافعة مزدوجة: تعزّز جودة الحياة، وتفتح مسارات اقتصادية جديدة، وتمنح المدن شخصية واضحة.

وتزداد دلالة هذا المحور عند قراءته مكانيًا؛ إذ تبدو الدمام والخبر أكثر تمركزًا في مرافق الحاضر الترفيهي، بينما تحمل الأحساء والقطيف كثافة الذاكرة التاريخية والتراثية. وبين هذين القطبين محافظات تملك قصصها الخاصة، وتحتاج إلى منصات تُخرج تلك القصص إلى المشهد العام بوصفها محطات واضحة في خريطة التجربة. هذه الصورة تحمل فرصة كبيرة، كلما اكتمل الربط بين نقاط الذاكرة ونقاط الترفيه، اقتربت الشرقية من نموذج " الوجهة المتكاملة" التي تجمع المتعة والمعنى في رحلة واحدة.

ومن هنا تبدأ القراءة التفصيلية للمؤشرات بوصفها إشارات اتجاه، "أين تتسع الفرصة؟ وأين يحتاج المشهد إلى تعزيز أدواته؟ وأين يمكن أن تتحول الهوية من قيمة رمزية إلى قيمة اقتصادية واجتماعية ملموسة؟".

يوضح الرسم نمو وإنفاق السياح لعام 2023 في المنطقة الشرقية

البنية الثقافية: قاعدة الهوية التي تحتاج إلى توسعة ذكية

توضح البيانات أن كثافة المواقع الثقافية في المنطقة الشرقية تبلغ حاليًا نحو (0.6) موقع ثقافي لكل مائة ألف فرد، مقابل مستهدف وطني يبلغ (2.3) موقع ثقافي لكل مائة ألف فرد. وتظهر الفروقات داخل المنطقة بوضوح، حيث سجلت الأحساء (1.2) موقعًا ثقافيًا لكل مائة ألف فرد، بينما يبلغ المعدل في الدمام برمزيتها الإدارية وثقلها السكاني نحو (0.3) موقع فقط.

وتتجاوز دلالة هذه الأرقام حدود "العدد" إلى "الدور"، فالمتاحف والمراكز الثقافية والمسارح والمكتبات أوعية للذاكرة الجماعية، ومنصات للحوار المجتمعي، ومحرّكات لصناعة الهوية المشتركة. وكلما قلت كثافة هذه المنصات، تراجع حضور الهوية في الحياة اليومية، وبقي الإرث واسعًا من دون أدوات كافية لتحويله إلى تجربة منظمة قابلة للاستثمار والزيارة والتجدد.

الفعاليات التراثية والثقافية: ثراء واسع ينتظر برامج فعاليات أوسع

رغم التنوع الحضاري في الشرقية، تظهر مؤشرات عام 2021 أن المنطقة استضافت فعاليّتين تراثيتين فقط، مقابل مستهدف وطني يطمح إلى (40) فعالية سنويًا. وهذه الفجوة تشير إلى حاجة تشغيلية أكثر من كونها نقصًا في التراث نفسه؛ فالتراث حاضر بقوة، وما يحتاجه هو برامج وجداول أنشطة منتظمة وصيغ متجددة تخلق جمهورًا ينتظر الموسم ويشارك فيه، بدل أن يمرّ الحدث مرورًا عابرًا.

وتعكس الصورة الداخلية تفاوتًا في الحضور؛ إذ حافظت القطيف على فعالية سنوية، بينما غابت الفعاليات عن محافظات أخرى تملك مقومات تراثية ثرية. ومع اتساع الفعاليات وتنوعها، تتحقق ثلاثة مكاسب متزامنة، تتمثل في تعزيز الانتماء، تنشيط اقتصاد الحِرف والفنون المحلية، وإثراء التجربة السياحية بمحتوى يحمل بصمة المكان.

المشاركة الثقافية والمعرفية: المكتبات من خدمة معرفية إلى منصة حياة

تعكس مؤشرات المكتبات العامة تحديًا نوعيًا في المشاركة الثقافية اليومية؛ إذ لم تتجاوز نسبة مرتادي المكتبات في الشرقية عام 2021 نحو (0.08%) من إجمالي السكان، كما يبلغ معدل انتشار المكتبات (0.13) مكتبة لكل مائة ألف فرد، مقارنةً بـ (0.41) مكتبة في أبو ظبي. وهذه الأرقام ترتبط ببنية "المكان المعرفي" في المدينة، فضاءات تمنح التعلم المستمر حضوره، وتستضيف فعاليات، وتبني علاقة طويلة الأمد بين المجتمع وسرديته.

وتكمن الفرصة في أن المكتبة الحديثة قادرة على أداء أدوار متعددة متى ما جرى تطويرها، لتشمل أرشيف محلي، معارض تفاعلية، منصات للقصص والوثائق، وبرامج تقرّب تاريخ المكان من الأجيال الجديدة، وتمنح الزائر مدخلًا مختلفًا لفهم المنطقة. عندها يتحول المؤشر من "ضعف إقبال" إلى مشروع تطويري محدد المعالم، وإعادة تعريف الدور وتفعيل التجربة.

اتساع التجربة عبر الجغرافيا: الترفيه كرافعة لاكتمال المشهد

عند قراءة أرقام الترفيه بوصفها "خارطة تجربة"، يظهر أن الشرقية تملك قاعدة ترفيهية معتبرة، وتملك معها فرصة واضحة لتوسيع أثرها على نطاق أوسع. فالدمام كمركز للحاضرة تضم ما يقارب (260) موقعًا ترفيهيًا بين حدائق ومتنزهات وواجهات بحرية ومماشٍ، بينما لا يتجاوز العدد في رأس تنورة نحو (30) موقعًا. هذا الفارق يضيء جانبًا مهمًا، تنامي المرافق في المدن الكبرى يخلق زخمًا، وتوسيعها المدروس نحو المدن الأصغر يمنح المنطقة تجربة أكثر اكتمالًا وتنوعًا، ويمنح المحافظات عناصر جاذبية إضافية تترجم خصوصيتها إلى حضورٍ قابل للاكتشاف.

نموّ السياحة... وفرصة تعظيم العائد

تؤكد مؤشرات السياحة أن الشرقية حققت قفزة لافتة بين 2021 و2023، حيث تضاعف عدد الزوار من (10.46) مليون إلى (19.12) مليون، وارتفع الإنفاق الإجمالي من (17.55) إلى (27.83) مليار ريال. هذه الأرقام تعكس قوة الجذب وحيوية الطلب. وفي الوقت نفسه، تكشف هذه المؤشرات عن فرصة واعدة لتعظيم القيمة المضافة؛ فعلى الرغم من انخفاض الحصة السوقية من (34.2%) إلى (20.7%)، وتراجع متوسط إنفاق السائح الفردي بنسبة (20%)، وتقلص مدة الإقامة بنسبة (11%)، إلا أن ذلك يعكس بالأساس مرحلة إعادة تشكيل في نمط التجربة السياحية مقارنة بالتحسن الوطني العام.

وتتمثل الدلالة الأهم في أن المنطقة تستقطب أعدادًا متزايدة من الزوار، بينما لا تزال مؤشرات "مدة الإقامة" و"مستوى الإنفاق" تمتلك هامشًا كبيرًا للنمو والتطوير، وهو هامش يرتبط مباشرة بقدرة الوجهات على إثراء التجربة السياحية، وتعميق محتواها، ورفع جودة الربط بين عناصرها بما يعزز من جاذبيتها الاقتصادية والسياحية.

قاعدة خليجية قوية... ومسار طبيعي للتوسع النوعي

وتوضح تركيبة السوق أن (91%) من الزوار ينتمون إلى دول مجلس التعاون الخليجي. هذه قاعدة قوية وقريبة وسريعة الاستجابة، وتُعد رصيدًا يمكن البناء عليه لتطوير المنتج السياحي على مراحل. ويظهر ضمن هذا السياق أثر الإيواء بوصفه حلقة مركزية في سلسلة القيمة؛ فالنقص الواضح في مرافق الإيواء الفاخرة داخل محافظات التراث وعلى رأسها الأحساء، يجعل كثيرًا من الرحلات أقصر وأقل إنفاقًا، بينما تتجمع الفنادق الكبرى في الدمام والخبر حيث تتوافر البنية الترفيهية الحديثة. النتيجة هي تجزؤ طبيعي في مسار الرحلة، إقامة في محور، وزيارة تراثية في محور آخر. ومعالجة ذلك ترتبط بتقريب الإقامة من التجربة التراثية، بحيث تصبح الزيارة برنامجًا ممتدًا يتسع للوقت والإنفاق والتعمق.

رضا السكان كمرآة للتجربة اليومية وتوازن الخدمات

تعطي مؤشرات الرضا قراءة واضحة لمسار التجربة اليومية، حيث انخفضت نسبة الرضا من (93.7%) في عام 2019 إلى(78.1%) عام 2022، ثم استقرت عند حدود (81%) في 2024. الرقم العام مطمئن، غير أن التفاصيل تكشف تفاوتات واسعة بين المحافظات، إذ تسجل النعيرية (95.5%)، بينما تنخفض في العديد إلى (16.3%). هذه الفروق لا تختزل الصورة، بل تساعد على توجيه التطوير نحو المحافظات التي تحتاج إلى تعزيز الخيارات والبرامج، بما يرفع الرضا العام ويجعل التجربة أكثر اتساقًا عبر المنطقة.

محفظة المبادرات ذات الأثر وأبرز المشاريع النوعية في المحور الخامس: هوية المكان وذاكرة المجتمع.

01 مشروع "THE RIG":

يمتد المشروع على مساحة تبلغ أكثر من 300 ألف م2، وعلى بعد 40 كلم من الساحل بالقرب من جزيرة الجريد وحقل البري النفطي، بتصميم يحتفي بتاريخ وإرث المملكة في قطاع النفط والغاز، مستوحى من المنصات النفطية. ويُمكن الوصول إليه انطلاقًا من مدينة الدمام والجبيل الصناعية، عبر قوارب سريعة ومروحيات وطائرات مائية.

02 ملعب أرامكـو بالخبـر:

منشأة رياضية وترفيهية بهوية تصميمية مستوحاة من دوامات مياه الخليج، وفق معايير الشمولية والسلامة والاستدامة، بما يعزز الاقتصاد الرياضي واستقطاب الفعاليات. تمهيدا لاستضافة المملكة لكأس آسيا 2027 و كأس العالم 2034.

03 حزمة تطوير كورنيش الدمام وواجهة المدينة (مراكز حضارية وتجارب ترفيهية):

تشمل تطوير مركز الملك عبدالله الحضاري على مساحة تقارب 700 ألف م^2، واعتماد التصاميم النهائية لـ المركز الحضاري على مساحة تقارب 450 ألف م^2 (مارينا، مركز تجاري، بلازا، مطاعم ومقاهٍ، فندق)، إلى جانب مجمع سفن الترفيهي على مساحة تقارب 415 ألف م^2 وبتكلفة تقارب 2.8 مليار ريال، بما يعزز جاذبية الواجهة البحرية ويرفع جودة التجربة الحضرية.

04 تطوير كورنيش الدمام:

مشروع تطوير على مساحة 610 ألف م^2 يتضمن مطاعم وساحات رياضية ونوافير ومناطق صيد وممرات مشاة ومرافق عامة ومساحات خضراء، ضمن مسار تعزيز جودة الحياة والهوية المكانية.

05 المدينة العالمية الترفيهية بالدمام:

وجهة ترفيهية تقدم تجارب متعددة مستوحاة من ثقافات مختلفة، وتضم مطاعم ومقاهي وفعاليات وعروضًا ثقافية، بما يدعم تنوع المنتجات الترفيهية في المنطقة.

06 مجموعة من المجمعات التجارية:

تعد من أبرز المشاريع متعددة الاستخدامات في المنطقة ومنها: (العثيم سيركل، العثيم بارك، أڤنيوز الخبر) حيث تضم المرافق الترفيهية المتنوعة والمطاعم المتخصصة إضافة إلى مكاتب عصرية ومراكز لياقة ومساحات خضراء مفتوحة تحسن المشهد الحضري وتعزز جودة الحياة.

07 مجموعة من الفنادق والمنتجعات:

مجموعة متنوعة وفريدة من الفنادق العصرية والمنتجعات المجهزة بأحدث التقنيات والتصاميم البيئية بمايعزز طاقة الاستيعاب السياحي في المنطقة ومنها: منتجع ريكسوس، منتجع الريتز كارلتون ريزيدنسز الخبر، فندق نوبو، فندق انتركونتيننتال، فندق راديسون رد، منتجع باي فرونت.

08 مشاريع المسار الساحلي:

تمثل امتدادًا حضريًا وسياحيًا على طول الواجهة البحرية، يهدف إلى تعزيز الربط بين المدن الساحلية، وتطوير الحركة السياحية والترفيهية، ورفع جودة المشهد الحضري على امتداد الساحل الشرقي.

09 مبادرات دارين وتاروت التراثية والبيئية:

مشروع تطوير متكامل يركز على حماية الهوية التاريخية والبيئية لجزيرة دارين وتاروت، عبر إعادة تأهيل المواقع التراثية، وتنشيط المناطق الطبيعية والساحلية، بما يعزز السياحة الثقافية ويحقق تنمية مستدامة قائمة على الخصائص المحلية.

10 مشروع شركة ساحل الخليج – الخفجي:

يمثل أحد مشاريع التطوير الساحلي التي تستهدف تعزيز الاستثمار في الواجهات البحرية بمدينة الخفجي، من خلال تطوير أنشطة سياحية وسكنية وترفيهية تدعم تنويع الاقتصاد المحلي وتفعيل الإمكانات الساحلية.

11 مشروع وادي فليج – حفر الباطن:

يعد نموذجًا لمشاريع تطوير الأودية والمناطق الطبيعية داخل المدن الداخلية، حيث يركز على تأهيل البيئة الطبيعية وتحويلها إلى مساحات حضرية خضراء، تسهم في تحسين جودة الحياة وتوفير متنفسات حضرية للسكان.

معادلة التكامل: من وفرة الأعداد إلى اكتمال القيمة

وتتكامل هذه المؤشرات في خلاصة واحدة، الثقافة والتراث والسياحة والترفيه تعمل كمنظومة مترابطة؛ اتساع خريطة الترفيه خارج المركز يعزز فرص الزيارة، وتعزيز الإيواء داخل محافظات التراث يطيل الإقامة، وتوزيع الفعاليات على مدار العام يرفع عمق التجربة ويدعم الإنفاق. بهذه المقاربة، يتحول النمو من "زيادة أعداد" إلى "زيادة قيمة"، إقامة أطول، إنفاق أعلى، ورضا مجتمعي أكثر استقرارًا، ورواية مكان تتشكل بسلاسة بين مدن الحاضرة ومدن الذاكرة.

من هدوء المكتبات إلى صخب المهرجانات: أي هوية نريد أن نكتبها؟

في هذا المحور تتضح فكرة بسيطة وعميقة في آنٍ واحد، القيمة لا تُولد من "وفرة الأصول" وحدها، بل من طريقة سردها وتشغيلها. فحين يزداد الزوار وتظل التجربة قصيرة، وحين يعلو صدى الفعاليات في مواسم محدودة بينما تبقى بعض الكنوز الثقافية خارج الضوء، فالمؤشرات هنا تهمس برسالة واحدة، الشرقية تملك مادة حكاية ثرية، وما ينقصها هو نَسج الحكاية في مسارٍ متصل يجعل الزائر يطيل الإقامة، ويرفع الإنفاق، ويعود بشغف لا بدافع العادة.

المشهد إذن ليس نقصًا في "المعنى"، بل تفرّقه. ذاكرة الأحساء والقطيف تملك عمقًا يليق بمتحف حيّ، والدمام والخبر تملكان زخمًا وخدمات تُشبه منصة انطلاق. يظهر التحدي عندما لا يجتمع العمق مع الحركة في تجربة واحدة متكاملة؛ عندها تبدو المنطقة الشرقية للزائر كوجهات منفصلة، وليس كقصة واحدة مترابطة تمتد عبر أكثر من محطة وتجربة.

لتحويل "الزيارة" إلى "تجربة" أكثر اكتمالًا وتماسكًا في عوائدها، يمكن تلخيص مسارات التطوير في عناوين عملية بسيطة في صياغتها، لكنها كبيرة الأثر في نتائجها:

مفاتيح التحوّل: من عناصر متفرقة إلى رواية متماسكة

01. مسار شرقي واحد بعدة محطات:

شبكة تربط المتاحف والمكتبات والمواقع التراثية بمسارات واضحة، ورحلات مُصممة، وتذاكر ومحتوى موحّد.

02. أجندة برامج وفعاليات سنوية تُحسن التوزيع:

فعاليات تتكرر بانتظام وتتنقل بين المحافظات، بحيث يصبح لكل مدينة "موعدها" الذي يُنتظر.

03. التراث كمنتج قابل للعيش والشراء:

أسواق ومهرجانات ومعارض للحِرف والفنون والتجارب، يخلق دخلًا محليًا ويحوّل الهوية إلى اقتصاد يومي.

04. مكتبات بحيوية جديدة:

تحويل المكتبة إلى "بيت ذاكرة" يضم قصصًا شفوية ومعارض وورشًا وبرامجًا مدرسية وجامعية.

05. ضيافة نوعية قرب مواقع التراث:

تُكتب الإقامة في الفاتورة... وتُكتب أيضًا في الذاكرة؛ فحيث يبيت الزائر يتعمق أثر المكان.

06. هوية إقليمية جامعة:

إطار واحد يجمع البحر والواحة والصناعة والتراث، مع مساحة لكل محافظة لتُبرز تميزها ضمن الهوية الإقليمية.

07. تمويل مستدام ومرن:

شراكات طويلة الأجل، رعاية، وأوقاف ثقافية؛ تضمن الاستمرارية وتمنح البرامج "نَفَسًا" لا ينقطع.

الشرقية جاهزة لتكون وجهة بدلاً لكونها محطة عبور وحين تُدار الثقافة والسياحة والترفيه كمنظومة واحدة لا كجزر متفرقة تتغير النتائج تلقائيًا، بإقامة أطول، إنفاق أعلى، صورة أوضح، وذاكرة أعمق...

جزيرة المرجان بالدمـام

قلعة تاروت الأثرية بالقطيف

نهاية الرصد لحالة التنمية في الشرقية..

بداية الأسئلة الكبرى

يأتي هذا الفصل خاتمةً لقراءة حالة التنمية في المنطقة الشرقية، جامعًا حصيلة الرصد في صورةٍ مترابطة تستند إلى مؤشرات كمية ونوعية، وتُعيد ترتيب النتائج في سياقٍ واحد يوضح ما الذي تحقق، وما الذي يحتاج إلى تعميق، وأين يمكن أن يتضاعف الأثر.

وقد انطلق التقرير من نهجٍ قائم على يدعم، يساند توجيه السياسات والاستثمارات نحو تنمية متوازنة ومستدامة، منسجمة مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs).

اعتمد التقرير تحليل أحد عشر قطاعًا مترابطًا يغطي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والبنية التحتية والنقل، مستخدمًا أدوات التحليل المكاني وتقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS)، والمسوحات الميدانية، وتحليل الفجوات، إلى جانب الإفادات النوعية لخبراء محليين. وتم تنظيم النتائج ضمن خمسة محاور متكاملة؛ تبدأ بالرفاه السكاني والتنمية المجتمعية، ثم التعليم والصحة ورأس المال المعرفي، مرورًا بالبنية التحتية والتكامل العمراني والرقمي، ثم الاستدامة البيئية، وصولًا إلى الهوية الثقافية وذاكرة المكان.

كما أظهر التحليل قيمة التكامل بين الجهات المحلية، وأهمية تعزيز منظومة البيانات المكانية، وترسيخ التخطيط الاستباقي بوصفه قاعدةً لقرارات أكثر اتساقًا وأعلى أثرًا على مستوى المنطقة.

مشهد ما بعد الرصد

بعد اكتمال الصورة الرقمية والمكانية، لا يعود السؤال: " كم مؤشرًا تحسن؟" والسؤال الوحيد. الأهم: "كيف تتحدث التحسينات مع بعضها؟ وكيف تتحول النتائج إلى مسارات عملية تُحسن التجربة اليومية في المحافظات، وتوسع دائرة الفرص، وتزيد كفاءة الإنفاق، وتبني سردية تنموية أوضح للشرقية خلال السنوات المقبلة".

من هنا يبدأ هذا الفصل من منطقةٍ مختلفة: منطقة "الأسئلة الكبرى" التي تفسر الأرقام بدل أن تكتفي بعرضها.

التكامل الأفقي: متى تتحدث القطاعات معًا؟

تظهر القراءة الشاملة أن قوة كل قطاع تتضاعف حين يعمل ضمن منظومة واحدة. فنجاح التعليم، أو الصحة، أو النقل، أو الثقافة، يكتسب معناه الكامل عندما يُترجم إلى أثرٍ متبادل بين القطاعات، لا عندما يبقى داخل حدوده الإدارية. والسؤال هنا ليس جدلًا نظريًا، بل اختبارًا عمليًا: "هل تتحرك القطاعات كشبكة واحدة، أم كمسارات متوازية تقل فرص التلاقي بينها؟".

في التعليم، لا تُقاس الجدارة بجودة المناهج وعدد المعلمين وحدهما؛ تتقدم الصورة أكثر حين يصبح الوصول إلى المدارس والجامعات منتظمًا وآمنًا، خصوصًا مع اتساع رقعة العمران وتباين مستويات الخدمة بين المحافظات. كما أن رفع الالتحاق بالتعليم العالي يرتبط ببيئة حضرية داعمة، إسكان طلابي ملائم، خدمات بلدية ذكية، وتخطيط عمراني يقرأ احتياجات الفئات الشابة ويستجيب لمتطلباتها.

وفي الصحة، يرتفع أثر المرافق الطبية حين تختصر "مسافة الوصول" قبل أن تُحسب "سعة السرير". فالرعاية العادلة عمليًا تتشكل من تلاقي شبكة الطرق، ومنظومة الطوارئ، وجودة البيئة الحضرية، وتوزيع الخدمات على الإقليم. عندها يصبح السؤال مهنيًا ودقيقًا: "كيف تصمم منظومة صحية تقاس بقدرتها على الوصول قبل أن تقاس بحجمها؟".

أما الاقتصاد، فهو نتيجة مباشرة أو أثر مباشر لتقاطع ثلاث مسارات: مهارات تنتجها منظومة التعليم، وفرص يفتحها السوق، وبيئة حضرية تستوعب التوسع. ويلفت التقرير إلى أن نسبة مشاركة الشباب في سوق العمل ما زالت دون الطموح، رغم أن الفئة العمرية الغالبة في الشرقية تقع بين (18–40) سنة. هذا يوجه الانتباه إلى حاجةٍ لبرنامج تنموي يُحسن الربط بين التعليم وسوق العمل والسياسات الاقتصادية، ويمنح تمكين الشباب أدوات أكثر اتساعًا وأعلى استباقية.

وتملك الشرقية ميزة إضافية تجعل التكامل الأفقي فرصة مضاعفة، تتمثل في ثقلها في الطاقة والصناعة وبيئتها البحرية. وهذا يفتح مساحة لشراكات تقرب التعليم المهني والجامعات من مسارات الاقتصاد الجديد، بما في ذلك الطاقة المتجددة والابتكار البيئي والاقتصاد الأزرق (Blue Economy)، بحيث تصبح التنمية "سوقًا للمهارات" لا "سوقًا للخدمات" فقط.

وتبرز أيضًا نماذج محلية مشجعة حين تتقاطع السياسات على الأرض: برامج جودة الحياة التي تتصل بالصحة العامة، ومشروعات تجديد حضري تجمع الهوية بالمشهد الترفيهي ضمن مشروع واحد، وتثبت أن التقاطع ممكن حين تتوفر لغة مشتركة بين الجهات.

وفي المقابل، ما يزال مجال الحوكمة التكاملية واسعًا، حيث إن بعض الملفات تدار بتنسيق محدود الأثر، بينما طبيعة التنمية الحديثة تحتاج تحالفات مؤسسية تُحول العلاقة من "تنسيق إداري" إلى "تخطيط وبرمجة مشتركة". كما أن القطاعات اللوجستية، رغم أهميتها، تميل أحيانًا إلى منطق تشغيلي أكثر من كونها رافعة تنموية تربط مراكز التعليم والتدريب بسوق العمل، وتقرب المحافظات من الفرص بدل أن تبقيها بعيدة عنها.

ويمتد سؤال التكامل إلى الثقافة والتراث؛ فحين تدخل الثقافة في قلب المعادلة التنموية، تتحول من نشاطٍ موسمي إلى قيمة اقتصادية وإبداعية، وتصبح الذاكرة المحلية مصدر إلهام وفرص. الأحساء تحمل ثقلًا تراثيًا عالميًا، والدمام قادرة على بناء سردية بحرية حديثة؛ وعندما تتصل هذه العناصر ببرامج السياحة والتعليم والصناعات الإبداعية، تتسع دائرة الأثر وتتضح صورة المكان.

ولا يمكن إكمال هذا المشهد دون استدعاء دور القطاع الخاص والقطاع غير الربحي بوصفهما شريكين في صناعة الأثر. فالمشاريع التي تعيش طويلًا هي التي تتقاطع فيها الأدوار منذ البداية، من تمويل، تشغيل، مجتمع، ومؤسسات تعليمية. والسؤال العملي هنا واضح: " كيف يُصمم مشروع تُشارك في بنائه جهة التطوير والجامعة وجهة التمويل والجمعية المحلية منذ لحظة الفكرة؟".

بهذا المعنى، يصبح التكامل الأفقي معيارًا لنضج المنظومة، كلما ارتفعت قدرة القطاعات على العمل كلغة واحدة، زادت فرص تحويل النتائج إلى أثرٍ ملموس، وتحوّل التقرير من رصدٍ للواقع إلى منصة لإنتاج أسئلةٍ أدق... وأسهمٍ أوضح للمستقبل.

التكامل العمودي: قراءة شاملة للمحافظات

حاضرة الدمام: قلب حضري واسع الأثر... يتقدّم حين تدار كثافته كميزة

تتقدّم الدمام في خارطة المنطقة الشرقية بوصفها مركزًا إداريًا وسكانيًا واقتصاديًا تتقاطع عنده شبكات العمل والخدمات والتوسع العمراني. حجمها يمنحها قوة دفع استثنائية، وفي الوقت ذاته يرفع حساسية القرار التخطيطي فيها؛ حيث إن أي تحسين صغير ينعكس على شريحة كبيرة من السكان وعلى أداء الإقليم ككل.

01 الحجم والكثافة: "إدارة الضغط" بوصفها فنًّا حضريًا

يبلغ عدد سكان الدمام (1,245,901) وفق تعداد عام 2022، بما يعادل (24.31%) من سكان الشرقية، مع كثافة حضرية تصل إلى (1607.4) فرد لكل كيلو متر مربع. هذه الأرقام ترسم مدينة تتحرك بإيقاع سريع، وتحتاج إدارة دقيقة للأحياء والخدمات ومسارات الحركة، حتى يبقى النمو منظمًا ومُنتجًا بدل أن يتحول إلى ازدحام مستنزف.

02 رأس المال المعرفي: ميزة تنافسية تحتاج جسورًا داخلية

تسجّل الدمام أعلى نسبة تعليم جامعي في المنطقة (29.9%)، وهي ميزة تضعها في موقع مؤهل لاقتصاد المعرفة، وريادة الأعمال، والصناعات الخفيفة المتقدمة. وفي الوقت ذاته، تبلغ نسبة التعليم الأساسي (48%)؛ ما يفتح مساحة مهمة لسياسات "رفع المهارة" داخل المدينة عبر التدريب التطبيقي والشهادات المهنية وربطها بفرص القطاع الخاص.

أما رضا السكان عن التعليم (80.8%) فيُعد جيدًا، مع فرصة لتحسين التوزيع الداخلي للخدمات التعليمية وجودتها التشغيلية حتى تقترب من تجارب محافظات تتصدر الرضا مثل الجبيل (98%) والقطيف (91.2%).

03 الصحة: مؤشرات مطمئنة... وتوسعة ذكية للسعة التخصصية

تظهر الدمام معدل وفيات خام منخفضًا نسبيًا (183.4) لكل مائة ألف، بما يعكس تحسنًا عامًا في نتائج الصحة. في المقابل لا تزال المؤشرات التشغيلية تستحق رفع الكفاءة:

- الأطباء (2.2) لكل ألف مقابل متوسط إقليمي (2.6).
- الصيادلة (30.3) لكل مائة ألف، أقل من المعدل الوطني بفارق كبير.
- أسِرّة التنويم دون الحد الأدنى العالمي الموصى به.

هذه الصورة تقترح مسارًا واضحًا: توجيه التوسع في السعة التخصصية، وتوطين الكفاءات، وتعزيز الرعاية الأولية بما يخفف الضغط على التخصصي ويحسن رحلة المريض.

04 البنية الأساسية والتحول الرقمي: اكتمال التغطية... ثم ترقية التجربة

التغطية الأساسية للكهرباء والمياه مكتملة، وهو رصيد كبير لمدينة بهذا الحجم. وفي المقابل، تسجّل الدمام أعلى استهلاك فردي للكهرباء في المنطقة؛ ما يجعل "الكفاءة" محورًا اقتصاديًا وبيئيًا في آن واحد، عبر المباني الموفرة، وإدارة الأحمال، والحوافز الذكية.

أما رضا الاتصالات (81.4%) فهو مرتفع، ومع ذلك تملك الدمام فرصة لتثبيت موقعها كمركز رقمي متقدم عبر رفع جودة التجربة، وتوسيع الخدمات الذكية المرتبطة بالحركة الحضرية والخدمات البلدية.

05 الاقتصاد والصناعة: ثقل إنتاجي يحتاج تحديثًا في أدوات النمو

تستوعب الدمام نحو نصف القوى العاملة في المصانع المنتجة بالشرقية، وهو دليل على ثقلها الصناعي. وفي المقابل، تظهر مؤشرات تستدعي إعادة ضبط المسار، وتشمل تراجع نمو المشتغلين (2.7-%) وتذبذب رأس المال الصناعي (14.1-%) خلال سنة واحدة.

هذه الإشارات لا تعني تراجعًا حتميًا، بل ترسم نقطة تدخل ذكية: تعزيز "جاذبية الاستثمار النوعي"، ورفع إنتاجية المناطق الصناعية، وربط التدريب بالطلب الفعلي، حتى تستعيد الدمام زخمها كمحرك صناعي وخدمي متوازن في ظل صعود الجبيل وتحولات الأحساء.

06 البيئة وجودة العيش: بيانات رصد واضحة... وفرصة لإجراءات دقيقة

تسجّل المدينة مستويات مرتفعة من الجسيمات الدقيقة (PM2.5)، مع مؤشر ضوضاء يبلغ (9.0) على مقياس (0–100). ميزة الدمام هنا تكمن في وضوح الصورة القياسية؛ مما يسمح بحزمة تدخلات محددة الأثر، تشمل تكثيف التشجير الحضري، وتفعيل حلول النقل العام والذكي، بما يرفع جودة الهواء ويعزز الراحة الحضرية.

07 الثقافة والترفيه: قاعدة جماهيرية كبيرة تنتظر "منصة"

رغم تمدد المدينة وتنوعها، بلغت نسبة زيارة الأسر للمهرجانات (29.2%)، وتصل نسبة مرتادي المكتبات العامة إلى (0.06%) هذه المؤشرات تشير إلى فرصة لرفع "العائد الاجتماعي للمدينة" عبر تنشيط الفضاءات الثقافية والمكتبات بصيغ تفاعلية، وصناعة برنامج فعاليات ترتبط بالهوية البحرية والحضرية للدمام، فتتحول الثقافة إلى جزء يومي من جودة الحياة.

08 الأمن والسلامة: مستويات جيدة... مع تعزيز تفاصيل التجربة

يسجّل رضا السكان عن عن الخدمات الأمنية والسلامة (96.1%)، مع شعور بالأمان أثناء التجول منفردًا .(91.5%) وهي قاعدة مطمئنة لمدينة كبرى، مع مجال لتعزيز السلامة الحضرية عبر تحسين الإضاءة والممرات وتكامل الحركة، حتى يصبح الإحساس بالأمان جزءًا من تصميم المدينة اليومي.

خلاصة مدينة الدمام:

مدينة تملك حجمًا وقدرة وموارد بشرية تضعها في موقع قيادة إقليمية. نقطة التعظيم تكمن في إدارة الكثافة، وتحديث أدوات النمو الصناعي، وترقية البيئة الحضرية، مع ضخّ معنى ثقافي يليق بمركزية المدينة.

الأحساء: واحة ممتدة... أساس خدمي راسخ ومسارات لتعظيم الأثر

تقدّم الأحساء نموذجًا ثريًا على مستوى المنطقة الشرقية؛ محافظة واسعة الامتداد، عالية الحضور السكاني، متجذّرة في الذاكرة الوطنية، وقادرة على إنتاج قيمة تنموية تتجاوز حدودها متى ما تلاقى التخطيط الحضري مع الاقتصاد المحلي وسلاسل الإمداد.

01

الطاقة والخدمات الأساسية: استقرار الوصول... وتركيز على جودة التجربة

تشير البيانات إلى تغطية كهربائية كاملة للمساكن بنسبة (100%)، وهو مؤشر يعكس موثوقية البنية الأساسية بوصفها قاعدة للاستقرار الحضري. وفي المقابل، تبلغ نسبة الرضا عن الخدمة (74.1%)، بما يلفت النظر إلى فرصٍ نوعية لتحسين تجربة المستفيد من حيث الاستجابة، واستمرارية الخدمة، وتقليل الانقطاعات الجزئية، بما يرفع الرضا إلى مستوى يوازي اكتمال التغطية.

02

التعليم: قاعدة بشرية معتبرة... وتوسّع في التنوع

تتمتع الأحساء بقاعدة تعليمية قوية؛ أكثر من نصف السكان تلقوا تعليمًا أساسيًا، وقرابة ربعهم تعليمًا عاليًا، وهو ما يوفّر أرضية صلبة لمسارات المهارات والابتكار والعمل المنتج. ويظهر في الوقت نفسه مؤشر يستحق الالتفات: انخفاض الالتحاق بالتعليم الخاص إلى (9.4%)، بما يفتح مجالًا لتوسيع خيارات التعليم النوعي وتوزيعها بصورة أعمق داخل المحافظة، مع ربطها بمسارات سوق العمل والاقتصاد المحلي.

03

الاقتصاد الصناعي: تعميق الاستثمار... وتوسيع الأثر الوظيفي

اقتصاديًا، يسجّل رأس المال الصناعي نموًا إيجابيًا بنسبة (6.4%)، وهو مؤشر يعبّر عن جاذبية استثمارية وتعاظم في حجم الكيانات القائمة. وتظهر المؤشرات أيضًا تراجعًا في نمو عدد المصانع والعمالة الصناعية عبر أربع سنوات متتالية؛ ما يوحي بمسار "تعميق" أكثر من مسار "اتساع". وهذه الصورة تمنح فرصة عملية: تعزيز نمو المنشآت الجديدة ذات القيمة المضافة، وتحفيز سلاسل توريد محلية، وربط التدريب والمهارات بمسارات صناعية واضحة، لضمان أن تتحول الحركة الاستثمارية إلى فرص عمل أوسع وأثرٍ اقتصادي أشمل.

04

الأمن الغذائي: ميزة وطنية... ودور إقليمي قابل للتوسعة

تمتلك الأحساء قيمة استراتيجية في منظومة الأمن الغذائي الوطني بوصفها واحة زراعية فريدة. وتبرز مساحة لتحويل هذا التفوق إلى دور إقليمي أكبر عبر ربط الإنتاج الزراعي بخدمات النقل والتخزين والتصنيع الغذائي، بما يجعل المحافظة جزءًا فاعلًا في سلاسل الإمداد على مستوى المنطقة الشرقية، لا مجرد نشاطٍ محليّ متفرق.

05

المدينة والقطاع المجتمعي: اتساع عمراني... وتفعيل مؤسسي أعمق

مع الاتساع العمراني، تتعاظم الحاجة إلى مواكبة المرافق العامة والمساحات المفتوحة، وتوسيع حضور الحلول الذكية التي ترفع كفاءة التشغيل وتحسّن إدارة الموارد. كما يظهر مجال واعد لتفعيل القطاع غير الربحي بصورة أكثر انتظامًا، خصوصًا في الحِرف والتعليم غير الرسمي وحفظ التراث، بما يحوّل الطاقة المجتمعية إلى برامج مستدامة ذات أثر اقتصادي وثقافي متراكم.

خلاصة الأحساء:

أسس خدمية متينة، ومقومات بشرية وزراعية كبيرة، وفرص واضحة لرفع جودة التجربة وتكامل القطاعات بحيث تتحول الإمكانات إلى أثرٍ تنموي أوسع داخل المحافظة وعلى مستوى الإقليم.

حفر الباطن: بوّابة الشمال الشرقي... مدينة تُحوّل السكن إلى قيمة مضافة

تظهر حفر الباطن كمحافظة تتقدّم بتدرّج محسوب، وتملك قابلية عالية لتحويل خصائصها السكنية والاجتماعية إلى رافعة تنموية. قوّتها الأساسية تأتي من وضوح هويتها العمرانية، ووجود مؤشرات نوعية خصوصًا في البيئة الحضرية تسمح ببناء قصة تنموية أكثر تماسكًا واتساعًا.

01

التعليم: نتائج مطمئنة... وتحدّي الانتقال نحو التمكين

انخفاض الأمية إلى (3.4%) يعكس قاعدة تعليمية جيدة. وفي المقابل، ارتفاع نسبة الشباب خارج التعليم والعمل والتدريب (17.5%) يشير إلى فجوة بين التعليم ومسارات التوظيف والمهارة. ويظهر هذا التحدي بصورة أوضح مع استمرار الاعتماد على المباني المدرسية المستأجرة (17.8%)؛ ما يفتح مجالًا لرفع جودة البيئة التعليمية واستقرارها.

02

البيئة الحضرية: ميزة خضراء قابلة للتحويل إلى "هوية يومية"

تسجّل حفر الباطن أعلى نصيب للفرد من المساحات الخضراء في المنطقة (7.15) متر مكعب للفرد. هذه قيمة استراتيجية يمكن تثبيتها عبر شبكة مشي ومسارات نشاط بدني وبرمجة حدائق تستخدم طوال العام، لتصبح الخضرة جزءًا من نمط الحياة لا مجرد مؤشر.

03

النسيج الاجتماعي: استقرار يسهّل تنفيذ التحولات

يمنح التماسك الاجتماعي والهوية المحلية مساحة مريحة لتطبيق برامج تمكين الشباب والتطوع والفعاليات المجتمعية، بما يرفع الأثر الاجتماعي للمشاريع ويُسرّع تبنّيها.

04

المدينة والصورة الذهنية: فرصة لصناعة ملامح حضرية تعرّف التحوّل

التقدّم في الخدمات والطرق يعزز حضورها كمدينة صاعدة، مع فرصة لإضافة علامات مكانية ومعمارية خفيفة الأثر وعميقة المعنى تظهر التحوّل وتدعم جاذبية المدينة للمقيم والزائر.

خلاصة حفر الباطن:

محافظة تملك عناصر "تحوّل ذكي" جاهزة: نسيج سكني واضح، قاعدة تعليمية جيدة، ومؤشر بيئي متقدّم. نقطة التعظيم تكمن في تقليص فجوة التعليم والعمل والتدريب عبر مسارات مهارية سريعة، وتثبيت ميزة الخضرة كهوية يومية، مع تحسين جودة البيئة التعليمية ودعم سردية مكانية تعرّف المدينة على الخارطة الإقليمية.

الجبيل: منظومة صناعية عملاقة... تتألّق أكثر حين يدخل الإنسان في قلب معادلتها

تتقدّم الجبيل كأحد أكثر نماذج التنمية انضباطًا ووضوحًا في المنطقة الشرقية؛ مدينة تُدار بمنطق الإنتاج عالي الكفاءة، وتُدار معها الخدمات بمنطق المؤسسة لا بالمبادرات المتفرقة. قوة الجبيل أنها "تعرف ماذا تريد" اقتصاديًا، وفرصتها الأكبر أن تترجم هذا التفوّق الصناعي إلى جودة حياة يومية أشمل، تناسب مدينة تعمل على مدار الساعة.

01

الثقل الصناعي والطاقة: مؤشر يشرح هوية المدينة في سطر واحد

تصل استهلاكات الكهرباء في المصانع إلى (28,859) غيغاواط ساعة، بما يعاد 84.7% من استهلاك المحافظة. هذا الرقم لا يصف حجم الصناعة فقط؛ بل يصف "إيقاع المدينة" ذاته. وهنا تظهر فرصة دقيقة، أن تتحول كفاءة الطاقة من هدف تشغيلي إلى علامة حضرية، عبر حلول إدارة الأحمال، والمباني الأكثر كفاءة، وتوسيع ثقافة الاستهلاك الذكي داخل الأحياء السكنية أيضًا.

02

الاقتصاد والاستثمار: قيادة إقليمية تحتاج تنويعًا داخل السلاسل لا خارجها

تحتضن الجبيل (16.8%) من المصانع المنتجة في الشرقية، مع نمو سنوي (12.2%) في عدد المصانع، وتستأثر بـ (81.4%) من رأس المال الصناعي في المنطقة. هذه قيادة بحجم "منصة وطنية". نقطة التعظيم هنا في تعميق القيمة المضافة: تمكين صناعات الخدمات، سلاسل الإمداد المحلية، المنشآت الصغيرة المتخصصة، وحلول الابتكار الصناعي التي تجعل الجبيل مركزًا لإنتاج المعرفة الصناعية لا الإنتاج وحده.

03

الحوكمة والبنية الأساسية: تنظيم ينتج رضا... ويستحق أن يُستثمر كميزة تنافسية

ارتفاع الرضا عن جمع النفايات (93.8%)، والاتصالات (98.4%)، وتغطية الأحياء بالنفايات الصلبة (95.5%) يعكس جودة تشغيلية رفيعة. مثل هذه المؤشرات تمنح الجبيل فرصة إضافية: بناء "تجربة مدينة" تُحتذى في سرعة الخدمة ووضوح المسار، عبر توسيع الخدمات الرقمية، وربطها بمؤشرات أداء علنية تُكرّس ثقة السكان والمستثمرين.

04

الصحة وجودة المعيشة: مفارقة التغذية تفتح باب التحسين الوقائي

تسجيل أعلى نسبة هزال للأطفال دون الخامسة (30.46%) وأعلى نسبة وزن زائد (17.13%) يقدّم رسالة مهمة: الوفرة المادية لا تضمن تلقائيًا رفاهًا صحيًا. الفرصة هنا واضحة وسريعة الأثر: برامج تغذية مدرسية، مسارات نشاط يومي آمن، شراكات مع المنشآت الصحية، وحملات ذكية ترتبط بسلوك الأسرة. وفي الجانب الإيجابي، انخفاض الربو مقارنة بمدن كبرى يبرز قيمة الفصل المكاني والإدارة البيئية؛ وهو رصيد يمكن البناء عليه لتعزيز جودة الهواء ورحلة "المدينة الصحية".

05 الديموغرافيا والعمل: تنوّع سكاني يستدعي خدمات تدار بذكاء

بلوغ غير السعوديين أكثر من (61%) يجعل الجبيل مدينة عمالة عالمية بامتياز. هذه ليست تحديًا بقدر ما هي واقع تشغيلي يحتاج نماذج سكن وخدمات مرنة: أحياء أكثر تكاملًا، مرافق يومية قريبة، وخدمات متعددة اللغات حيث يلزم، مع مسارات واضحة لرفع مشاركة السعوديين في الوظائف النوعية داخل سلاسل الصناعة.

06 الثقافة والهوية: مدينة حديثة تحتاج "معنى" يوازي قوتها الإنتاجية

غياب الفعاليات التراثية مؤشر لا يقل أهمية عن المؤشرات الاقتصادية، لأن المدينة الكبيرة تقاس أيضًا بما تنتجه من حياة ثقافية. الجبيل قادرة على ابتكار هوية ثقافية خاصة بها: متحف صناعة وطاقة، برنامج فعاليات عائلية مرتبطة بالبحر والصناعة، وبرامج تعليمية تجعل "قصة الجبيل" جزءًا من تجربة سكانها وزوارها.

07 المساحة والكثافة: مرونة تخطيطية نادرة لمدينة كبيرة الأثر

انخفاض الكثافة (74.1) فرد لكل كيلو متر مربع مع مساحة (6875) كيلو متر مربع يفتح مجالًا لتخطيط مستقبلي أكثر جرأة: أحياء متخصصة، مناطق ابتكار، ممرات خضراء واسعة، ونماذج نقل داخلية أكثر كفاءة بما يحفظ جودة العيش ويزيد جاذبية المدينة للاستقرار طويل المدى.

خلاصة الجبيل:

مدينة تقود الصناعة في الإقليم بامتياز، وتملك حوكمة تشغيلية تجعل الخدمات جزءًا من قوتها. نقطة التعظيم تتمثل في إدخال "الإنسان" إلى قلب المنظومة: صحة وقائية، هوية ثقافية، وتمكين محلي داخل سلاسل القيمة، لتصبح الجبيل نموذجاً لتكامل الصناعة وجودة الحياة حين تُنتج رفاهًا ومعنى، لا إنتاجًا فقط.

القطيف: رصيدٌ معرفي ورقمي... وخيارات لتكثيف القيمة الاقتصادية

تجمع القطيف بين إرثٍ اجتماعي وثقافي، وحضورٍ تعليمي وخدمي قوي، وبنية رقمية عالية الرضا؛ ما يضعها في موقعٍ مناسب للانتقال من تعدد المزايا إلى منظومة نمو أكثر إنتاجًا واتساعًا.

01 الصناعة: نمو في المنشآت... ومسار لتعزيز الكتلة الاستثمارية

تسجّل مؤشرات الصناعة نموًا واعدًا في عدد المصانع المنتجة بنسبة تفوق (12%) خلال عام واحد، بما يعكس حيوية قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وفي الصورة الكلية، تمثل القطيف (0.2%) فقط من إجمالي رأس المال الصناعي في المنطقة، وهو ما يفتح مجالًا لتعزيز نوعية الاستثمار، وتوسيع التمويل، وربط المصانع بسلاسل الإمداد الإقليمية، بما يرفع القدرة التنافسية ويعمّق الأثر الاقتصادي.

02 الزراعة: مساحة معتبرة... وقيمة مضافة قابلة للتشكّل

تمتلك القطيف (16.3%) من مساحة الأراضي الزراعية في الشرقية، وهي ميزة قادرة على إنتاج فرص متنوعة عند ربط الزراعة بالتصنيع الغذائي، وبالأسواق المتخصصة، وبالأنشطة السياحية الريفية، وبالعلامات المحلية. هذا الربط يفتح مسارات دخل وفرص عمل، ويجعل الزراعة جزءًا فاعلًا من الاقتصاد المحلي الحديث.

03 جودة الحياة: رأسمال ثقة جاهز للبناء عليه

تسجّل القطيف رضا عامًا عن الخدمات عند (94.3%)، وتحقق أعلى نسب الرضا عن خدمات الإنترنت والجوال بنسبة (98.3%)، وهو ما يمنحها قاعدة قوية لتوسيع الخدمات الذكية والتعليم الإلكتروني والاقتصاد الرقمي. وفي التعليم، تبلغ نسبة الوصول للمدارس الابتدائية (100%)، ويرتفع الرضا عن التعليم إلى (94.5%) حيًا، يصل مؤشر الوصول للرعاية إلى (79.3%)، وأمنيًا تسجل القطيف نسبة رضا عن الأمن والسلامة تبلغ (98.1%). هذه المؤشرات تشكّل بيئة مستقرة وجاذبة، وتدعم مسارات الاستثمار والتنمية المجتمعية.

04 مرونة الأسر اقتصاديًا: جودة الخدمات مع تمكينٍ مالي أوسع

مع هذا التفوق الخدمي، تظهر المؤشرات تحديًا في الجانب المالي للأسر؛ حيث يسجل معدل الادخار (12.5-%)، مع ارتفاع معدل الإعالة. هذه الصورة تشير إلى الحاجة لتوسيع أدوات التمكين الاقتصادي التي تتسق مع ميزات المحافظة وتشمل تطوير المهارات القابلة للتوظيف، دعم الأعمال الصغيرة المرتبطة بالغذاء والحِرف والاقتصاد الرقمي، وفتح فرص عمل أقرب للسكان، بما يعزز الاستقرار المالي ويدعم الاستدامة الاجتماعية.

05 الحركة اليومية: اعتمادٌ على المركبة... وفرصة لتحسين البدائل

تظهر بيانات التنقل اعتماد (73.2%) من القوى العاملة على المركبة الخاصة في الذهاب للعمل. ويبرز هنا مجال لتحسين البدائل وتطوير الربط الداخلي، بما يرفع كفاءة الحركة اليومية ويعزز جودة الحياة ويقلل الضغط على الزمن المنتج.

خلاصة القطيف:

محافظة تمتلك عناصر قوة ناضجة في الزراعة والخدمات والتعليم والرقمنة والأمن، وفرصتها الكبرى تتمثل في تكثيف القيمة الاقتصادية عبر تعميق الاستثمار الصناعي، وتفعيل سلسلة القيمة الزراعية الحديثة، وتعزيز أدوات التمكين المالي، وتحسين منظومة التنقل.

الخبر: رفاهٌ ناضج... وفرصة لتحويل الهدوء إلى قيمةٍ إنتاجية

تتقدم الخبر بوصفها مدينة جودة حياة عالية وبيئة معيشية مستقرة، وتملك عناصر جذب حضرية واضحة. وفي المرحلة القادمة، تتشكل فرصتها الأكبر في توسيع دورها الاقتصادي والإبداعي دون المساس بجوهرها الذي صنع صورتها.

01

السكان والكثافة وجودة الحياة: استقرارٌ قابل للبناء

يبلغ عدد سكان الخبر (802,486) وفق تعداد عام 2022، بما يعادل (15.66%) من سكان الشرقية، مع كثافة (1010.1) فرد لكل كيلو متر مربع. وتسجل أعلى رضا عن جودة الحياة (85.1%)، وأدنى نسبة شعور بعدم الأمان (6.8%)؛ وهي مؤشرات تمنح المدينة "ثقة مجتمعية" عالية يمكن تحويلها إلى طاقة مشاركة وتطوع وحراك إبداعي.

وفي المقابل، يسجل معدل الإعالة (45.7%)؛ ما يجعل توسيع فرص العمل النوعية ورفع الإنتاجية هدفًا مهمًا لحفظ استدامة الرفاه.

02

الصحة: رضا مرتفع... وتوسعة استباقية للسعة

رضا السكان عن الصحة يبلغ (87.3%)، وهو من الأعلى في المنطقة. وتظهر في المؤشرات التشغيلية مساحة لتعزيز الاكتفاء داخل المدينة؛ إذ يبلغ عدد أسِرّة التنويم (14.1) لكل (10,000) فرد، بما يشير إلى أهمية رفع السعة تدريجيًا وتوازن توزيع الخدمات، خصوصًا مع نمو السكان وتوسع العمران.

03

التعليم والثقافة: رأس مال معرفي يحتاج حراكًا مدنيًا أوسع

تسجل الخبر ثاني أعلى نسبة تعليم جامعي في المنطقة (28.5%). ومع هذا الرصيد، تأتي مؤشرات المشاركة الثقافية منخفضة: ارتياد المكتبات (0.15%)، وحضور الفعاليات التراثية والثقافية (1.5%). هذا التباين يفتح مجالًا لسياسة حضرية هادئة وفعالة: تحويل المكتبات إلى مساحات تعلم وتجربة، وربط الفعاليات بالبحر والذاكرة المحلية والاقتصاد الإبداعي، بما يزيد الإقبال ويعمّق صورة المدينة.

04

الاقتصاد: نمو استثماري واعد مع قوة شرائية عالية

تسجّل الخبر ثاني أعلى نمو في رأس المال الصناعي (19.2%)، وهو مؤشر يدل على تحول اقتصادي متدرج يجعلها حلقة وصل بين إنتاج الجبيل وخدمات الدمام. كما تسجل أعلى إنفاق شهري للأسرة في الشرقية (888) ريالًا للفرد، مع أعلى نسبة للمشتغلات من النساء (16.6%)؛ وهي عناصر داعمة لاقتصاد خدمات متقدم وقطاعات تجربة الزائر والأنشطة الإبداعية.

05

البنية الأساسية والحركة والسلامة المرورية: جودة عالية مع تحسينات دقيقة

التغطية الأساسية مكتملة في المياه والكهرباء، وهو أساس قوي. وفي السلامة المرورية، تسجّل الخبر معدل حوادث مرتفعًا نسبيًا (668) حادثًا لكل مائة ألف. هذه النقطة تعطي أولوية مباشرة لتطبيق النقل الذكي، وإدارة السرعات، وتحسين تصميم التقاطعات، بما يحفظ ميزة المدينة في جودة العيش ويقلل تكاليف الحوادث.

06 البيئة: رصد واضح يوجّه التدخلات

يسجل تركيز (PM2.5) نحو (39.4)، مقابل حد مرجعي عالمي عند (35). وجود هذا الفارق المعلوم يسهّل تصميم استجابة محددة: تعزيز الرصد وتطوير منظومات المراقبة للمؤشرات البيئية، وتوسيع التشجير الحضري، وتحسين حركة النقل، بما يحمي صورة الخبر كمدينة صحية ومريحة.

خلاصة الخبر:

مدينة رفاهٍ ناضج وثقة مجتمعية عالية، ومعها مؤشرات اقتصادية صاعدة. فرصة المرحلة القادمة تتمثل في ترقية السعة الصحية وتعزيز جودة الحياة وتنشيط الحراك الثقافي، وتحسين السلامة المرورية، مع تثبيت دورها كمدينة تجمع العيش الرفيع مع اقتصاد أكثر إنتاجًا.

الخفجي: مدينة عند مفترق الطموحات... حين تُحوَّل الميزة النفطية إلى اقتصادٍ مدنيّ مُنتج

تتقدّم الخفجي كمدينة حدودية ذات وظيفة استراتيجية، تحمل ثِقَل قطاع الطاقة وما يصاحبه من خدمات مساندة وحراك تجاري ملحوظ. ميزتها الكبرى أنها تملك "قواعد جاهزة" لبناء نموذج تنموي متوازن: نشاط اقتصادي نشط، مستوى تعليمي قوي، وبنية رقمية جيدة. نقطة التحوّل المطلوبة تتمثل في ربط هذه العناصر داخل منظومة واحدة تُترجم الحيوية إلى أثرٍ اجتماعيٍ أوسع.

01 الحيوية الاقتصادية: سوقٌ نشط يحتاج ذراعًا تمكينيًا للشباب

ارتفاع السجلات التجارية واستمرار نموّها بين 2021 و2023 يشير إلى زخم اقتصادي واضح، خصوصًا في سلاسل النفط والخدمات المساندة. وفي المقابل، تسجل الخفجي أعلى نسبة (23.9%) يضعها أمام فرصة تنموية ثمينة: تحويل النشاط التجاري إلى مسارات تدريب وتوظيف محلية، عبر برامج مهارية مرتبطة بقطاعات التشغيل، السلامة، الخدمات الفنية، وإدارة الأصول.

02 التعليم: معدل مرتفع... ومسارٌ مهني يحتاج "جسرًا" إلى السوق

متوسط سنوات التعليم (13.2) سنة يمنح الخفجي قاعدة بشرية واعدة. مساحة التعظيم هنا ليست في التعليم بوصفه هدفًا بذاته، بل في ترجمته إلى كفاءات تطبيقية تُلبّي الطلب المحلي: مسارات تقنية قصيرة، شهادات مهنية، وشراكات تدريبية مع الجهات المشغِّلة في القطاعات الداعمة للطاقة.

03 الصحة والسلامة: مؤشرات قابلة للتحسين السريع عبر الرعاية الوقائية

تغطية تحصينات الرضّع (90%) وهو أقل من متوسط المملكة البالغ (97%) للعام 2023م، وهو مؤشر يمكن رفعه بقرارات تشغيلية واضحة (تغطية ميدانية، تذكير رقمي، مسارات وصول). أما معدل الوفيات المرورية (22.5 لكل 100 ألف فرد)، فيشير إلى فرصة لحزمة سلامة حضرية دقيقة: تهدئة السرعات، تحسين التقاطعات، رفع الإنارة، وتفعيل أنظمة رصد المخالفات في النقاط الأعلى خطورة.

04 الخدمات والتوزيع: مدينة طرفية يمكن أن تصبح "نقطة توازن" إقليمية

كونها أقل تغطية ببعض الخدمات مقارنة بالمراكز الكبرى لا يعني ضعفًا في الإمكانات؛ بل يعني أن الخفجي مؤهلة لتكون نموذجًا لتحسين "تجربة المدينة الطرفية": خدمات قريبة، مراكز متعددة الوظائف، وحلول تنقل محلي تخدم الأحياء وتُحسّن الوصول.

05 الطاقة والبيئة: توزيعٌ قطاعي متوازن... وفرصة لتعميق الكفاءة

نسب الاستهلاك بين السكني (43.1%) والصناعي (14.2%) تعكس نمط نمو موزون. مساحة التعظيم هنا تتعلق بكفاءة الطاقة في المباني والخدمات، وربط ذلك بمبادرات حضرية عملية: برامج ترشيد، عدادات ذكية، ومعايير مبانٍ أكثر كفاءة ضمن المشاريع الجديدة.

06 التحول الرقمي: بنية جيدة تصلح لتكون "رافعة خدمات"

رضا الإنترنت الأرضي (86.6%) والجوال (87.7%) يمنح الخفجي تفوقًا وظيفيًا يمكن تعظيمه: خدمات بلدية رقمية أكثر سلاسة، تتبع شكاوى، منصات مواعيد صحية، وتفعيل حلول "المدينة الذكية الخفيفة" التي تُحسن الخدمة دون تكلفة إنشائية مرتفعة.

07 الاقتصاد المنتج: مساهمة صناعية متواضعة... ومساحة لتوسيع القيمة المضافة

مساهمة المصانع المنتجة (1.3%) لا تعكس وزن الخفجي الاستراتيجي، لكنها تُشير إلى فرصة لاستقطاب صناعات خفيفة وخدمات صناعية مرتبطة بالطاقة (صيانة، معدات، خدمات فنية)، بما يرفع القيمة المضافة ويوسّع فرص العمل المحلية.

08 الثقافة والترفيه: رضا جيد... مع فرصة لصناعة "هوية مدينة" واضحة

رضا الخدمات (84%) قاعدة مطمئنة، وتبقى الفرصة في بناء مشهد ثقافي وترفيهي مُعرِّف للمدينة: فعاليات نوعية مرتبطة بالهوية الحدودية والبحر والاقتصاد النفطي، ومساحات مجتمعية تُنتج المحتوى بدل الاكتفاء باستهلاكه.

خلاصة الخفجي:

محافظة تمتلك عناصر جاهزة للنمو النوعي: اقتصاد نشط، تعليم مرتفع، وبنية رقمية قوية. نقطة التعظيم تكمن في تحويل زخم السوق إلى تمكين شبابي، ورفع السلامة والرعاية الوقائية، وتوسيع الاقتصاد المنتج عبر صناعات وخدمات مساندة للطاقة، مع بناء هوية حضرية تُعرّف الخفجي على الخارطة بوصفها مدينة فرص لا مدينة عبور.

رأس تنورة: كتفٌ استراتيجي للطاقة... بعائد تنموي قابل للمضاعفة

تظهر رأس تنورة كمدينة صغيرة الحجم كبيرة الرمزية، تحمل تاريخًا عريقًا في الطاقة، وتمتلك ميزة تشغيلية نادرة: نطاق عمراني محدود يسهل معه رفع جودة الخدمة بسرعة، وتثبيت نموذج حضري شديد الاتزان. فرصتها الأساسية في تحويل ثِقلها النفطي إلى "جسد تنموي" متكامل يُرى في الإنسان قبل المنشأة.

01

الحجم والتركيز: مدينة يمكن إدارتها بدقة عالية

يُقدَّر عدد سكان رأس تنورة بنحو (62.43) ألف فرد وبنسبة (1.22%) من سكان الشرقية، ضمن مساحة تقارب (310 كم^2). هذا الحجم يمنحها أفضلية تخطيطية: قرارات قليلة قادرة على إنتاج أثر ملموس بسرعة، خصوصًا في المرافق اليومية والفراغات العامة.

02

الخدمات الأساسية والطوارئ: جودة تشغيلية تستحق أن تصبح معيارًا

ارتفاع الرضا عن الكهرباء (95.4%)، وزمن الاستجابة للطوارئ (9 دقائق) يضعان رأس تنورة في موقع مميز. هذه المؤشرات تمنحها فرصة للتحول إلى "مرجعية في السلامة والخدمة" داخل الإقليم: تحسينات دقيقة في السلامة المرورية، مسارات مشاة، إنارة، وتنظيم مداخل الأحياء بما يحافظ على هذا التفوق ويعززه.

03

القيمة الاقتصادية: من منشأة كبرى إلى سلاسل محلية أوسع

رغم ثقلها النفطي، لا يتجاوز نصيبها من رأس المال الصناعي (0.1%) في الشرقية. هذه مساحة تعظيم صريحة: استقطاب خدمات صناعية عالية القيمة (صيانة متقدمة، سلامة وتشغيل، خدمات بحرية ولوجستية)، وتمكين منشآت محلية مرتبطة بسلاسل الإمداد، بما يخلق اقتصادًا يوميًا يُرى داخل المدينة.

04

رأس المال البشري: تمكينٌ مهني ينسجم مع وظيفة المكان

وجود مركز تدريب مهني واحد مع نسبة (17.6%) يوضح أن المدينة تحتاج "مسار مهارات" أكثر اتساعًا: أكاديمية مهنية مرتبطة بالطاقة والسلامة والصناعات المساندة، وبرامج تدريب قصيرة تُنهي الفجوة بين المؤهل والفرصة داخل سوق قريب ومحدد.

05

الاستقلال الاقتصادي: مؤشرٌ إيجابي يحتاج تحويله إلى ريادة محلية

تسجيل أدنى نسبة إعالة اجتماعية (1.27%) يوحي بقدرة أفراد المدينة على الاعتماد الاقتصادي. الفرصة أن يتحول ذلك إلى ريادة أعمال محلية وخدمات نوعية: مقاهٍ وتجارب بحرية، خدمات أسرية، ومشاريع صغيرة مرتبطة بالهوية الساحلية وتاريخها.

06

الهوية والواجهة البحرية: رأس تنورة قادرة على تقديم "تجربة مختلفة" في الشرقية

موقعها الساحلي وتاريخها يمنحانها مادة غنية لصناعة تجربة حضرية: مسار ذاكرة للطاقة، واجهات بحرية أكثر تفعيلًا، فعاليات موسمية صغيرة عالية الجودة، وتجربة زائر تتكامل مع الدمام والخبر بدل التنافس معهما.

خلاصة رأس تنورة:

محافظة ذات أثر عالمي حيث إن لها دور رئيسي في تلبية الاحتياج العالمي من المواد الهيدروكربونية، وميزة سلامة واستجابة لافتة.
نقطة التعظيم في توسيع الاقتصاد المحلي عبر الخدمات الصناعية المساندة، وبناء مسار مهني واضح للشباب.

بقيق: محافظة صغيرة بحمولة اقتصادية مركّزة... وتكامل قابل للبناء

تقدّم بقيق نموذجًا لمحافظة تتشكل فيها فرصة التنمية من تلاقي الصناعة والتجارة، مع مؤشرات جودة حياة تمنحها نقطة انطلاق ممتازة. الملف الأهم هنا هو تحويل "التقاطعات" إلى استراتيجية: مهارة، لوجستيات، وخدمات داعمة تُكمل دورها الاقتصادي.

01

مزيج اقتصادي واضح: الصناعة والتجارة في لوحة واحدة

تستأثر الصناعة بنسبة (26.6%) من استهلاك الكهرباء، ويأتي القطاع التجاري بنسبة (18.6%). هذا التوزيع يلمّح إلى اقتصاد محلي ثنائي المسار: إنتاج وخدمات وسوق نشط. وبناء هذا المسار يفتح بابًا طبيعيًا لسلاسل توريد ومراكز توزيع وخدمات مساندة مرتبطة بحركة الإقليم.

02

جودة الحياة الدقيقة: "الخمس دقائق" كميزة تشغيلية

تفوق بقيق في مؤشر الوصول إلى أماكن ممارسة الرياضة خلال خمس دقائق يمنحها رصيدًا عمليًا في تحسين الصحة العامة والرضا، ويعطي المدينة فرصة لتوسيع شبكة المرافق القريبة وتثبيت مفهوم الخدمة اليومية المتاحة.

03

التعليم والمواءمة: هنا تُصنع القفزة الأكثر جدوى

تظهر فجوة بين التعليم وخصائص الاقتصاد المحلي. الفرصة ليست في إضافة برامج عامة، وإنما في بناء مسارات تقنية ومهنية مرتبطة مباشرة بهوية بقيق الاقتصادية: تشغيل، سلامة، لوجستيات، صيانة، وسلاسل إمداد بشراكات قصيرة المدى قابلة للقياس.

04

الذاكرة المحلية: قيمة معنوية تنتظر تفعيلًا

وجود ملامح تراثية وثقافية دون تفعيل تنموي واضح يعني فرصة جاهزة: سردية مكانية خفيفة التكلفة عالية الأثر، تُضيف عمقًا للمدينة وتزيد من تميّزها بدل أن تبقى محافظة "وظيفية" فقط.

خلاصة بقيق:

محافظة ذات بصمة اقتصادية مركّزة، ومؤشر جودة حياة مميز، وقابلية عالية لبناء دور لوجستي/خدمي داعم للإقليم. نقطة التعظيم تكمن في مواءمة التعليم الفني مع الاقتصاد المحلي، وتثبيت ميزة "قرب الخدمة"، مع تفعيل سردية محلية تُكمّل رواية بقيق التنموية.

النعيرية: مفارقاتٌ تنموية تُنتج فرصًا... حين يُدار الاختلاف كسياسة

تظهر النعيرية كحالة تستحق قراءة دقيقة: مؤشرات مرتفعة في التفاعل الثقافي، مقابل احتياجات واضحة في التعليم المبكر والتمكين الاقتصادي وتكاليف السكن. القيمة هنا تأتي من تصميم حلول محددة تلتقط طاقة المجتمع وتربطها بخدمات وتنمية قابلة للاستدامة.

01

الثقافة: أعلى رضا... وإشارة قوية لطلب اجتماعي

تصدر رضا السكان عن الفعاليات الثقافية بنسبة (95.5%) مما يعكس تفاعلًا مجتمعيًا عاليًا واستجابة سريعة حين تُقدّم التجربة بصيغة مناسبة. هذا المؤشر قادر على أن يتحول إلى رزنامة سنوية ثابتة تُعطي النعيرية حضورًا يتجاوز حجمها.

02

التعليم وتنوّع الخيارات: فرصة لاستقطاب استثمار نوعي

انخفاض الالتحاق بالتعليم الأهلي إلى (3.2%) يشير إلى محدودية الخيارات وتنوعها. تطوير هذا المسار خصوصًا في المراحل المبكرة يرفع جودة الخدمة ويخلق مجالًا للاستثمار التعليمي، ويحسن رأس المال البشري على المدى المتوسط.

03

الاقتصاد المحلي: إشارة زراعية واضحة تحتاج رفع القيمة

ارتفاع استهلاك الكهرباء للقطاع الزراعي إلى (27.3%) يلمّح إلى نشاط قائم يمكن تعظيمه عبر كفاءة الإنتاج وخدمات ما بعد الإنتاج والتسويق. وفي المقابل، نسبة الإعالة الاقتصادية (3.92%) تستدعي تدخلات تمكين للعمالة والمهارات تُخفف الضغط وتوسّع المشاركة في سوق العمل.

04

السكن والتنقّل: مؤشرات تُحدد أولويات التنفيذ

ارتفاع الإيجار إلى الدخل (15.3%) يضع الإسكان ضمن أولويات تحسين الاستقرار. وانخفاض امتلاك السيارة (84.2%) يمنح قيمة إضافية لفكرة "الخدمة القريبة" وحلول التنقل المحلي.

05

السلامة والجاهزية: قاعدة ممتازة تُستثمر تنمويًا

تحقيق (100%) في تغطية صافرات الإنذار يعكس جاهزية وقائية يمكن البناء عليها في تعزيز الثقة العامة وإدارة المخاطر. وفي المقابل، انخفاض الالتحاق بمدارس الطفولة المبكرة يشير إلى حاجة واضحة لتوسيع البنية التعليمية في هذه المرحلة.

خلاصة النعيرية:

محافظة تملك طاقة اجتماعية عالية تظهر في الرضا الثقافي، عبر التعليم المبكر، التمكين الاقتصادي، والاستقرار السكني. نقطة التعظيم تكمن في تحويل الرضا الثقافي إلى برنامج سنوي ثابت من المسارات السياحية، ورفع تنوّع الخيارات التعليمية، وتعظيم القيمة الزراعية عبر كفاءة الإنتاج وسلاسل ما بعد الإنتاج، بالتوازي مع حلول إسكان وتنقل تُحسن الاستقرار اليومي.

قرية العليا: واحة أمانٍ اجتماعي... ومؤشرات صحية تستدعي استجابة ذكية

تُعد قرية العليا محافظة صغيرة ذات طابع اجتماعي مستقر وهوية زراعية واضحة، تمثل فرصة لتعزيز الإنتاج الزراعي وربطه بسلاسل الإمداد في محافظات المنطقة الشرقية. وفي المقابل، تشير المؤشرات الصحية والتعليمية إلى الحاجة لتحسينات موجهة وفعّالة ترفع كفاءة الخدمات دون توسع إنشائي كبير. وتكمن الفرصة التنموية في تفعيل التكامل مع المحافظات المجاورة لتعظيم القيمة الاقتصادية للهوية الزراعية، بما يعزز الجاذبية ويزيد من استقرار السكان.

01

الاستقرار الاجتماعي: أعلى إحساس بالأمان كقاعدة تنموية

بلوغ الشعور بالأمان ليلًا (99%) يمنح المحافظة رأس مال اجتماعي ثمين: ثقة، تماسك، واستعداد مجتمعي للتفاعل مع برامج الصحة العامة والتعليم والتطوع. هذه ميزة تُسرّع نجاح أي تدخل تشاركي أو وقائي.

02

الصحة: مؤشرات مرتفعة تتطلب قراءة سبب/أثر واضحة

معدل الوفيات بسبب أمراض الجهاز التنفسي المزمنة (584 لكل 100 ألف فرد) يفتح ملفًا ذا أولوية قصوى: بيئة، سلوك صحي، جودة رعاية، ومسارات إحالة. هذا الرقم يقترح ضرورة "تشخيص محلي" سريع ومركّز: خرائط أسباب، قياس مصادر التعرض، وربط البيانات الصحية بالبيئية.

03

التحصين: فجوة قابلة للإغلاق عبر إدارة ميدانية ورقمية

تغطية التحصينات للرضّع (73%) هي الأدنى في الشرقية. ميزة هذا المؤشر أنه قابل للتحسين سريعًا: عيادات متنقلة، فرق متابعة منزلية، تذكير رقمي، وربط المواعيد بخدمات الجوال التي يظهر عنها رضا جيد.

04

الرعاية الأولية: كثافة المراكز عالية... والسؤال في "الأثر"

وجود (24.9) مركز رعاية أولية لكل مائة ألف فرد مؤشر إيجابي من حيث الإتاحة. الفرصة تكمن في رفع الفاعلية: تدريب كوادر على الأمراض المزمنة، توحيد بروتوكولات المتابعة، تعزيز الإحالة للمستشفيات المرجعية، وتطوير خدمات صحة تنفسية وقائية داخل المراكز نفسها.

05

التعليم: فجوة معرفية تحتاج مسارات تعويض مرنة

أعلى نسبة أمية في الشرقية (6.7%) مع غياب شبه كامل للتعليم الأهلي والعالمي (0%) يشير إلى محدودية الخيارات. مساحة التعظيم هنا عبر مسارات تعليم مرنة: محو أمية وظيفي، برامج مهارات أساسية للكبار، وتوسيع التعليم المبكر بما يرفع الأثر طويل المدى.

06 التحول الرقمي: رصيد يمكن توظيفه لخدمات الصحة والتعليم

رضا الإنترنت الأرضي والجوال (84.3%) يمنح فرصة لبناء خدمات متابعة صحية وتعليمية رقمية: تذكير تحصينات، متابعة مرضى مزمنين، منصات توعوية محلية، وربطها بالمراكز الصحية والمدارس.

07 الاقتصاد والإنصاف: توزيع دخل أكثر توازنًا كنقطة استقرار

انخفاض معامل جيني (0.25) يلمّح إلى توازن نسبي في توزيع الدخل. هذه قاعدة جيدة لتصميم برامج تمكين اقتصادي صغيرة وفعّالة (مهن محلية، خدمات، مشاريع أسرية) دون توليد ضغوط اجتماعية.

خلاصة قرية العليا:

محافظة تملك رصيدًا اجتماعيًا عاليًا. نقطة التعظيم تكمن في تحويل كثافة الرعاية الأولية إلى نتائج صحية ملموسة، وإغلاق فجوة التحصين بسرعة، وإطلاق تدخلات مركزة لأمراض الجهاز التنفسي، مع مسارات تعليم مرنة تُحسن رأس المال البشري على المدى المتوسط.

العديد: حارسة البوابة الشرقية... حين يصبح الطريق جزءًا من سمعة المكان

تتقدّم العديد بوصفها محافظة حدودية ذات وظيفة سيادية وخدمية دقيقة: استقبال وعبور وإسناد لوجستي على منافذ مع ثلاث دول جوار. وهذه الوظيفة تمنحها قيمة تتجاوز حجمها السكاني، وتُحمّلها في المقابل حساسية تشغيلية عالية؛ لأن جودة التجربة هنا تُقاس بالدقائق، وتنعكس فورًا على صورة البوابة وثقة العابرين.

01 السلامة المرورية: ملف يتقدّم على بقية الملفات

تسجّل العديد أعلى معدل وفيات مرورية في المملكة بما يعادل (13) ضعف المتوسط الوطني. هذا الرقم لا يقرأ كحالة عابرة، بل كإشارة واضحة إلى أن "الطريق" هو البنية التحتية الأكثر إلحاحًا في المحافظة. وفي هذا النوع من المحافظات، يكفي أن تُدار نقاط الخطر بعناية تهدئة السرعات في المواقع الحرجة، تحسين الإنارة واللوحات، تفعيل الرقابة الذكية، وتقريب خدمات الإسعاف من مسارات الحركة حتى تتحول السلامة من نقطة قلق إلى نقطة تميّز، ويصبح المرور الآمن جزءًا من انطباع الزائر قبل أي خدمة أخرى.

02 الطوارئ: كثافة بشرية متباعدة وفرصة لرفع كفاءة الاستجابة

في محافظة العديد، تتسم الكثافة السكانية بالتباعد الجغرافي، وهو ما يفرض تحديًا مباشرًا على كفاءة الوصول للخدمات الطارئة. ويظهر ذلك بوضوح في أن متوسط المدة الزمنية لوصول خدمة إسعاف الهلال الأحمر منذ المكالمة الأولى وحتى موقع الحالة الطارئة يتجاوز (19) دقيقة.

هذا الواقع يعكس تحديًا تشغيليًا مرتبطًا بانتشار السكان وطبيعة التغطية المكانية، وفي الوقت ذاته يفتح فرصة واضحة لرفع كفاءة الاستجابة من خلال إعادة توزيع مراكز الإسعاف، وتحسين تموضعها، وتطوير مسارات الوصول وربطها ببيانات البلاغات وشبكات الطرق. وبهذا يمكن تحويل عامل التباعد السكاني من تحدٍ إلى عنصر يُدار بكفاءة أعلى في منظومة الاستجابة الطارئة.

03 الرقمنة: اتصال مرتفع... وتجربة خدمة تحتاج أن تُصقل

تتجاوز نسبة الاتصال بالإنترنت (98%)، وهي قاعدة قوية لبوابة تستطيع أن تكون ذكية في الإجراءات مثلما هي واقعية في العبور. انخفاض الرضا العام عن الخدمات، مع هذه القاعدة، يوحي بأن التحدي ليس في الشبكة بل في رحلة المستفيد: وضوح القنوات، سرعة الإجراء، وتكامل الجهات. ومع قليل من "تهذيب التجربة" منصة موحدة، مؤشرات أداء زمنية، وإغلاق حلقات البلاغات، يمكن أن تتحول الرقمية من توفر تقني إلى اختصار فعلي للوقت، وهو ما تحتاجه بوابة تعمل على مدار الساعة.

04 الاقتصاد وفرص العمل: موقعٌ استراتيجي يحتاج اقتصادًا ملازمًا لوظيفته

تسجّل العديد أدنى نسبة مصانع في المنطقة (0.1%) مع مساهمة شبه معدومة في رأس المال الصناعي. وهذه ليست مفاجأة في محافظة حدودية؛ إذ إن مكمن قيمتها الاقتصادية غالبًا في الخدمات المصاحبة للعبور: لوجستيات، تموين، صيانة، ضيافة طريق، وخدمات شاحنات. حين تستثمر هذه السلسلة بذكاء، يتحول "العبور" إلى قيمة مضافة، وتتولد وظائف محلية مرتبطة بطبيعة المكان بدل انتظار أن يتشكل اقتصاد صناعي ثقيل لا يناسب وظيفته الأساسية.

05 المهارات: سدّ الفجوة قبل أن تتسع

غياب مراكز التدريب المهني في السنوات الثلاث الأخيرة يضع تحديًا واضحًا، لكنه في الوقت ذاته يفتح مسارًا عمليًا مباشرًا: برامج مهارية قصيرة ومرنة مرتبطة بوظائف البوابة (سلامة، تشغيل، لوجستيات، خدمات طريق). وعندما يربط التدريب بالتشغيل من البداية، تتحول المحافظة إلى مثال على "سرعة تحويل المهارة إلى وظيفة"، وهو معيار مهم في المحافظات ذات السوق المحدود.

06 الصحة الرقمية: مؤشرٌ إيجابي يكشف قابلية المجتمع للتكيّف

ارتفاع استخدام خدمات الصحة الافتراضية إلى (34,262) حالة لكل مائة ألف يثبت أن المجتمع يتبنى الحلول التقنية عند توفرها. ومع تعزيز نموذج الرعاية الهجينة عيادات أساسية مدعومة عن بُعد، وربط إسعافي أقوى للطوارئ يمكن أن تتحول الصحة الرقمية من خيار تعويضي إلى أداة رفع جودة، خصوصًا في بيئات تتباعد فيها المرافق.

خلاصة العديد:

محافظة ذات وظيفة وطنية عالية الحساسية. نقطة التحول فيها ليست في إضافة مشاريع كثيرة، بل في جعل السلامة والاستجابة معيارًا تشغيليًا يوميًا، وبناء اقتصاد خدمات ملازم للبوابة، بحيث تصبح تجربة العبور نفسها جزءًا من تميّز المحافظة.

البيضاء: محافظة على تماسّ التوسع... ومكسبها الأكبر أن تُدار كمدينة "تتكامل" وفق مستهدفات وتوجهات مخططها الشامل .

تأتي البيضاء كإحدى المحافظات التي وُلدت تحت ضغط التوسع الحضري بالقرب من مركز الحاضرة. قوة هذا القرب أنه يختصر المسافة إلى الخدمات والفرص، بينما تحديه أن النمو قد يسبق اكتمال البنية المؤسسية. ومع ذلك، فميزة "المدن الناشئة" أنها قابلة للتشكيل المبكر؛ أي أن التدخلات السريعة هنا أقل كلفة وأكثر أثرًا من التدخلات المتأخرة.

01

الحجم والامتداد: قابلية عالية للتشكيل الحضري

تضم البيضاء نحو (142,489) فرد (2022)، على مساحة (1551.1) كيلو متر مربع وبكثافة (91.9) فرد لكل كيلو متر مربع. هذه الأرقام تضعها في فئة المحافظات التي يمكن أن تُصمَّم فيها الخدمات والأحياء والربط المروري بعقلية استباقية، بحيث لا يتحول التوسع إلى نمط مستنزف لاحقًا.

02

رضا الخدمات: مؤشر يلتقط جودة "التجربة اليومية"

يسجّل رضا السكان عن الخدمات العامة (52.8%). هذا الرقم لا يقلل من الإمكانات، بل يضيء على تفاصيل التشغيل: سرعة الصيانة، وضوح المسؤوليات، الاستجابة للبلاغات، وجودة العناية اليومية بالأحياء. حين تُدار هذه التفاصيل بمنهجية واضحة ومؤشرات زمنية، يرتفع الرضا سريعًا لأن التحسينات تكون مرئية ومباشرة في حياة السكان.

03

تصريف الأمطار: ملف ثقة يمكن أن يصنع قفزة سريعة

تحديات تصريف مياه الأمطار خصوصًا في أحياء مثل ضاحية الملك فهد ليست تفصيلًا؛ لأنها تمس سلامة الحركة والمساكن والاقتصاد اليومي. والميزة هنا أن هذا النوع من الملفات، متى ما عولج بخطة مرحلية تبدأ بالنقاط السوداء، يتحول من "مشكلة مزمنة" إلى "إشارة نضج حضري"، ويمنح المحافظة دفعة ثقة تُحسّن صورة الخدمات بأكملها.

04

التعليم والصحة: تقوية الحد الأدنى داخل المحافظة

الوصول للمدارس الابتدائية (65.7%)، والوصول للخدمات الصحية (33.8%) يعكس اعتمادًا ملحوظًا على الدمام والخبر. القرب ميزة، لكن البيضاء تحتاج حدًا أدنى من الاكتفاء اليومي: مدارس أقرب، وعيادات أساسية أكثر حضورًا، بحيث لا تتحول الاحتياجات اليومية إلى رحلة متكررة خارج الحدود الإدارية للمحافظة.

05 الاقتصاد والتنقل: من مدينة نوم إلى مدينة أقرب للوظيفة

معدل التنقل للعمل داخل المحافظة (23.4%) فقط، ما يعني أن كثيرًا من السكان يعملون خارجها. ومع تشكّل أحياء جديدة، فإن خلق مراكز عمل وخدمات محلية (خدمات مهنية، تجارة، منشآت صغيرة، مراكز توزيع خفيفة) يقلل التنقل ويزيد حيوية الاقتصاد المحلي، ويجعل البيضاء أقل اعتمادًا على "المدن المجاورة" في دورة الحياة اليومية.

06 البنية الأساسية: اكتمالٌ يمنح منصة للترقية

تحقق الكهرباء والمياه المحسّنة مستوى تغطية (100%) وهذا رصيد مهم لمحافظة ناشئة. ومع اكتمال الأساس، تصبح الخطوة التالية هي ترقية التجربة: صيانة أكثر انتظامًا، خدمات بلدية أذكى، وقياس جودة الخدمة بصورة مستمرة، حتى تتجاوز المحافظة مرحلة "التغطية" إلى مرحلة "الجودة".

07 الأمن والسلامة: قاعدة جيدة مع حاجة للمواءمة مع النمو

رضا الأمن (85.8%) مقبول، لكنه دون المعدل الإقليمي. ومع توسع الأحياء، يصبح تموضع الخدمات الأمنية والمرورية جزءًا من إدارة النمو، بما يعزز الإحساس بالاستقرار ويواكب التحولات السكانية والمكانية.

خلاصة البيضاء:

محافظة قريبة من القلب الحضري. نقطة التعظيم فيها تكمن في تحويل القرب إلى ميزة تشغيلية: رفع جودة التجربة اليومية، معالجة تصريف الأمطار كملف لزيادة ثقة السكان، تقوية الخدمات الأساسية داخل المحافظة، وبناء اقتصاد محلي يقلل التنقل ويجعل البيضاء مركزًا مكتمل الوظائف تدريجيًا.

الأنماط التنموية: ما وراء المؤشرات

تظهر بيانات التقرير أن التنمية في المنطقة الشرقية تتحرك وفق "أنماط" يمكن رصدها من خلال اتجاهات الأداء، لا من خلال ترتيب الأرقام وحده. هذه الأنماط تكشف كيف تُحوّل كل محافظة مقوماتها إلى تجربة معيشية واقتصادٍ منتج، وكيف تتشكل الفروق بين المدن الكبرى والحواضر المتخصصة والمحافظات الطرفية وفق وظائفها ومزاياها النسبية.

النمط الأول: الحواضر الإقليمية ذات الأثر الواسع

الدمام والخبر والقطيف والبيضاء وراس تنورة تمثل كتلة حضرية تؤثر في الإقليم بكامله؛ أي إن أي تحسين في الكفاءة التشغيلية أو جودة الخدمات أو البيئة ينعكس سريعًا على شريحة كبيرة من السكان وعلى حركة الاقتصاد والخدمات. ويبرز هنا معنى "إدارة الحجم" كميزة: تحويل الكثافة إلى إنتاجية، وربط رأس المال البشري بالفرص، وتعزيز عناصر جودة الحياة التي تصنع سمعة المدينة واستدامة جاذبيتها.

النمط الثاني: المدن المتخصصة التي تصنع الاقتصاد الوطني

الجبيل تقدم نموذجًا مختلفًا؛ اقتصادٌ صناعي مُدار بمؤسسية عالية، وبنية تحتية تتقدم بمستوى ثابت. هذا النمط يوسّع مفهوم التنمية من "مدينة" إلى "منظومة"، ويمنح الشرقية قوة تنافسية على مستوى المملكة. ومع اكتمال الأساس التشغيلي، تتقدم قيمة الملفات الإنسانية والثقافية والصحية باعتبارها عناصر تعظيم للأثر المجتمعي، وتثبيت للهوية الحضرية في بيئة يغلب عليها الطابع الإنتاجي.

النمط الثالث: المحافظات التي تمتلك وظيفة كامنة ومساحة للتخصّص

عدد من المحافظات المتوسطة والطرفية يملك خصائص تساعد على تسريع التحول متى ما ارتبطت الأولويات بوظيفة المكان: بوابات حدودية، عقد طرق، بيئات زراعية، أو فرص لوجستية. هذا النمط لا يُقاس بحجم السكان فقط، بل بقدرة المحافظة على بناء دور واضح داخل المنظومة الإقليمية، وتثبيت مسار تنموي متدرج يرفع جودة الخدمات، ويزيد من تنوع الاقتصاد المحلي.

الصورة العامة للشرقية إيجابية في قدرتها على تقديم نماذج متعددة داخل إقليم واحد: حواضر كبيرة، مدن متخصصة، ومحافظات قابلة للتخصّص. قيمة التقرير هنا أنه يضع هذه النماذج في إطار واحد يساعد على توجيه الموارد نحو ما يرفع الأثر ويعمّق التوازن بين الوظيفة الاقتصادية وجودة العيش.

مناطق التحسن: أين نربح أكبر أثر بأذكى تدخل؟

تظهر بيانات الشرقية أن فرص التعظيم لا تأتي دائمًا من توسيع ما هو قائم، بل من التقاط "نقاط التحوّل" التي إذا استُثمرت جيدًا أعادت ترتيب المشهد كله: حركةٌ أكثر سلاسة، اقتصادٌ أكثر إنتاجية، تجربةُ عيشٍ أهدأ، وهويةٌ أوضح.

في الشرقية تبرز خمس مساحات واعدة لصناعة هذا الأثر العالي:

01 مسارات العبور: من حركة عابرة إلى قيمة مضافة

الشرقية تستقبل حركة واسعة ومتنوعة، وهذه الحركة يمكن أن تتحول إلى مكسب تنموي واضح عندما تُدار كمنظومة متكاملة: سلامة مرورية أعلى، إسعاف أقرب للحدث، وخدمات طريق ترتقي من "تلبية حاجة" إلى "تجربة موثوقة". عندها يصبح العبور بوابة اقتصاد يومي، ويصبح الموقع عنصر جذب لا مجرد مرور.

02 سلاسل الإمداد: حين تتحول الصناعة إلى شبكة

القوة الصناعية في الشرقية رصيد وطني، وأثرها يتضاعف عندما يكتمل حولها ما يحفظ القيمة داخل الإقليم: خدمات مساندة، تدريب مهني مرتبط بالطلب الحقيقي، وبيئة أعمال تُسرّع انتقال المستثمر من الفكرة إلى التشغيل. بهذا المنطق تتقدم الصناعة من ثقل رقمي إلى محرك وظائف نوعية واستقرار طويل.

03 الريف المنتج: اقتصاد غذاء يرفع العائد ويحمي المورد

حضور الواحات والزراعة في الشرقية ليس قيمة رمزية فحسب؛ بل هو فرصة اقتصادية قابلة للتوسّع عندما يلتقي الإنتاج بالتعبئة والتخزين والتصنيع الخفيف واللوجستيات. ومع حلول كفاءة المياه والطاقة، يرتفع العائد دون أن تُستنزف الموارد، وتتحول السلسلة الغذائية إلى ميزة تنافسية مستدامة.

04 الشريط الساحلي: وجهة تُصمَّم للعودة لا للزيارة السريعة

على الساحل تتشكل ذاكرة الزائر سريعًا... ولهذا تكسب المدن أكثر حين تُصاغ الواجهة كخبرة متصلة: مسارات بحرية إنسانية، أنشطة آمنة، فعاليات بهوية بحرية واضحة، وخيارات إقامة وتنقل تشجع على الإقامة. النتيجة سياحة أعمق أثرًا، وإنفاق أكثر جودة، وصورة ذهنية أكثر اتساقًا.

05 تخوم الحاضرة: النمو السريع حين يسبق التخطيطُ التوسع

المناطق القريبة من المراكز الكبرى تنمو بسرعة، وأفضل ما فيها أنها قادرة على امتصاص الضغط إذا اكتملت مبكرًا أساسيات الحياة اليومية: تصريف أمطار جاهز، وصول أفضل للمدارس والرعاية، تنقل داخلي مريح، ومراكز أحياء تمنح السكان احتياجاتهم دون إرهاق. عندها يصبح التوسع رافعة توازن، ويرتفع الرضا تلقائيًا.

خلاصة:

هذه المساحات الخمس تُقدّم طريقًا عمليًا لتعظيم أثر الاستثمار: تدخلات محددة، واضحة المردود، قابلة للتطبيق على امتداد الإقليم حيثما تكررت السمات. وفي المحصلة، تُصاغ الشرقية كمنظومة أكثر ترابطًا... وأعلى قيمة في الاقتصاد وتجربة الإنسان مع المكان.

الشرقية... حين تتحوّل المؤشرات إلى أثر

من المهم التوضيح أن هذا التقرير لم يُعد بصيغة استعراض للبيانات والمؤشرات فحسب، بل جاء بوصفه قراءة تحليلية وتقييمية لهذه المؤشرات، ولبحث أثرها الفعلي وإسهامها في مسيرة التحول التنموي الذي تشهده المملكة. فالمؤشرات هنا لا تُعرض كأرقام، بل تُفهم كمدخلات لفهم ديناميكيات التغيير، وتحديد أين يتسارع التحول وأين يحتاج إلى إعادة ضبط داخل الإقليم الواحد وفق اختلاف خصائص المدن وتحدياتها.

وقد وضع التقرير عدسة تحليلية على المنطقة الشرقية باعتبارها تجربة تنموية مركّبة ذات معنى وطني واسع: سواحل تصنع جودة حياة وتفتح آفاق اقتصاد بحري، وواحات تحمل ذاكرة وثقافة وفرصًا سياحية ومعرفية، ومنظومات صناعية تشكّل ثقلًا إنتاجيًا عالي الأثر، ومدن صاعدة تتطلّب حلولًا مصممة على مقاس نموّها. هذا التنوع يمنح الشرقية قدرة نادرة على تحويل التباين إلى ميزة، وعلى إنتاج نموذج تنموي متوازن يمكن البناء عليه وتطويره.

ضمن هذا السياق، تُقرأ رؤية المملكة 2030 بوصفها معيارًا لنجاح الترجمة المحلية للمفاهيم الكبرى: كيف تتحول المبادئ إلى قرارات دقيقة، وكيف يتكامل التخطيط مع التشغيل، وكيف يظهر الأثر في تجربة الناس اليومية وفي كفاءة الخدمات واستدامة الموارد ووضوح الهوية. والشرقية، بما تمتلكه من ثقل اقتصادي وتنوّع مكاني وبشري، تملك مؤهلات واضحة لتقديم نموذج إرشادي: نموذج يرفع كفاءة التنسيق بين الجهات، ويُحسن توجيه الاستثمار نحو أعلى عائد، ويُسرّع الاستجابة حيث تكون الحساسية أعلى.

وفي المقابل، تظهر القراءة التحليلية أن بعض الملفات بحاجة إلى تقوية الروابط بينها حتى يتعاظم الأثر: تعليم يتصل بسوق العمل بصورة أوضح، صحة تتكامل مع الحركة الحضرية والوقاية، ثقافة تترجم إلى اقتصاد إبداعي وتجربة مدينة، بيئة تدار كجزء من جودة الحياة لا كملف منفصل. هنا تبرز قيمة التقرير: أنه لا يكتفي بتحديد مواقع التقدّم، بل يكشف مسارات التعظيم الممكنة حين تعمل القطاعات كمنظومة واحدة.

ولذلك يفتح التقرير باب أسئلة أكثر نضجًا من سؤال "كم أنجزنا؟" نحو أسئلة من نوع: "أين يتكوّن الأثر الأعلى؟ كيف تُقاس الثقة في الخدمة؟ ما الذي يجعل مشروعًا صغيرًا أكثر تأثيرًا من مشروع أكبر كلفة؟ وكيف تُصاغ حلولٌ تحفظ خصوصية كل مدينة داخل الإطار الوطني العام دون أن تتباعد المسارات؟".

لا يدّعي التقرير امتلاك جميع الإجابات، لكنه يقدّم خريطة أولى لرحلة تفكير أطول: رحلة تُثبّت نقاط القوة، وتستثمر التنوع بوصفه رصيدًا تنافسيًا، وتبني رواية متماسكة للشرقية تُجيب بهدوء وثقة: "لماذا نجحنا؟ ما الذي نريد تعظيمه؟ وكيف نُكمل الطريق بأثرٍ يتراكم عامًا بعد عام".

هيئة تطوير المنطقة الشرقية
Sharqia Development Authority